الباب الأول

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول معنى السنّة وتعريفها

الفصل الثاني في الوضع في الحديث وفيه مباحث

الفصل الثالث في جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع

الفصل الرابع في ثمار هذه الجهود

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأوّل

معنى السُّنّة وتعريفها

السنة في اللغة: الطريقة محمودةً كانت أو مذمومة، ومنه قوله ﷺ: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»[1]، ومن حديث: «لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع»[2].

وهي في اصطلاح المحدثين: ما أُثِرَ عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها[3]، وهي بهذا ترادف الحديث عند بعضهم.

وفي اصطلاح الأصوليين: ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

فمثال القول: ما تحدث به النبي ﷺ في مختلف المناسبات مما يتعلق بتشريع الأحكام كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالنيات»[4]. وقوله: «البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا»[5].

ومثال الفعل: ما نقله الصحابة من أفعال النبي ﷺ في شؤون العبادة وغيرها، كأداء الصلوات، ومناسك الحج، وآداب الصيام، وقضائه بالشاهد واليمين.

---

(١) أخرجه مسلم عن جرير بن عبد الله البَجَلي.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري.

(٣) قواعد التحديث ص٣٥ ـ ٣٨ وتوجيه النظر ص٢.

(٤) أخرجه البخاري ومسلم عن عمر.

(٥) أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر.

ومثال التقرير: ما أقره الرسول ﷺ من أفعال صدرت عن بعض أصحابه بسكوت منه مع دلالة الرضى، أو بإظهار استحسان وتأييد.

فمن الأول: إقراره عليه الصلاة والسلام لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بني قريظة حين قال لهم: «لا يصلين أحدُكم العصر إلا في بني قريظة»[1] فقد فهم بعضهم هذا النهي على حقيقته فأخرها إلى ما بعد المغرب، وفهمه بعضهم على أن المقصود حث الصحابة على الإسراع فصلاها في وقتها، وبلغ النبي ما فعل الفريقان فأقرهما ولم ينكر عليهما.

ومن الثاني: ما روي أن خالد بن الوليد رضي الله عنه أكل ضباً قُدِّمَ إلى النبي ﷺ دون أن يأكله، فقال له بعض الصحابة: أوَ يحرم أكله يا رسول الله؟ فقال: لا، ولكنه ليس في أرض قومي فأجدني أعافه[2].

وقد تطلق السنة عندهم على ما دلّ عليه دليل شرعي، سواء كان ذلك في الكتاب العزيز، أو عن النبي ﷺ، أو اجتهد فيه الصحابة، كجمع المصحف وحمل الناس على القراءة بحرف واحد، وتدوين الدواوين، ويقابل ذلك «البدعة» ومنه قوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»[3].

وفي اصطلاح الفقهاء: ما ثبت عن النبي ﷺ من غير افتراض ولا وجوب، وتقابل الواجب وغيره من الأحكام الخمسة، وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة، ومنه قولهم: طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا[4].

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عباس.

(٣) الموافقات ٦/٤ والحديث أخرجه أبو داود والترمذي، عن العرباض بن سارية، وقال: حسن صحيح.

(٤) إرشاد الفحول ص٣١.

ومرد هذا الاختلاف في الاصطلاح إلى اختلافهم في الأغراض التي يعني بها كل فئة من أهل العلم.

فعلماء الحديث إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي الذي أخبر الله عنه أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال، سواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أم لا.

وعلماء الأصول إنما بحثوا عن رسول الله المشرع الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده، ويبين للناس دستور الحياة، فعنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها.

وعلماء الفقه إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي لا تخرج أفعاله عن الدلالة على حكم شرعي، وهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوباً أو حرمة أو إباحة أو غير ذلك.

ونحن هنا نريد بالسنة ما عناه الأصوليون، لأنها ـ بتعريفهم ـ هي التي يبحث عن حجيتها ومكانتها في التشريع، وإن كنا تعرضنا لإثبات السنة تاريخياً بالمعنى الأعم الذي عناه المحدثون.

وجوب طاعة الرسول في حياته:

كان الصحابة في عهد رسول الله ﷺ يستفيدون أحكام الشرع من القرآن الكريم الذي يتلقونه عن الرسول ﷺ، وكثيراً ما كانت تنزل آيات القرآن مجملة غير مفصلة، أو مطلقة غير مقيدة، كالأمر بالصلاة، جاء مجملاً لم يبين في القرآن عدد ركعاتها ولا هيئتها ولا أوقاتها، وكالأمر بالزكاة، جاء مطلقاً لم يقيد بالحد الأدنى الذي تجب فيه الزكاة، ولم تبين مقاديرها ولا شروطها، وكذلك كثير من الأحكام التي لا يمكن تنفيذها دون الوقوف على شرح ما يتصل بها من شروط وأركان ومفسدات، فكان لا بد لهم من الرجوع إلى رسول الله ﷺ لمعرفة الأحكام معرفة تفصيلية واضحة.

وكذلك كانت تقع لهم كثير من الحوادث التي لم ينص عليها في القرآن، فلا بد من بيان حكمها عن طريقه عليه الصلاة والسلام، وهو مبلّغ عن ربه، وأدرى الخلق بمقاصد شريعة الله وحدودها ونهجها ومراميها.

وقد أخبر الله في كتابه الكريم عن مهمة الرسول بالنسبة للقرآن أنه مبين له وموضح لمراميه وآياته، حيث يقول الله تعالى في كتابه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾. [النحل: ٤٤] كما بيّن أن مهمته إيضاح الحق حين يختلف فيه الناس: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [النحل]. وأوجب النزول على حكمه في كل خلاف: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]. وأخبر أنه أوتي القرآن والحكمة ليعلم الناس أحكام دينهم فقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران].

وقد ذهب جمهور العلماء والمحققين إلى أن الحكمة شيء آخر غير القرآن، وهي ما أطلعه الله عليه من أسرار دينه وأحكام شريعته، ويعبر العلماء عنها بالسنة، قال الشافعي رحمه الله: «فذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله، وهذا يشبه ما قال والله أعلم، لأن القرآن ذُكِرَ وأُتْبِعَتْه الحكمةُ، وذكر الله مَنَّهُ على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز ـ والله أعلم ـ أن يقال الحكمة هنا إلا سنة رسول الله، وذلك أنها مقرونة مع الكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقولٍ فُرِض إلا لكتاب الله وسنة رسوله لما وصفناه من أن الله جعل الإيمان برسوله مقروناً بالإيمان به»[1].

---

(١) الرسالة ص٧٨.

وواضح مما ذكره الشافعي هنا رحمه الله أنه يجزم بأن الحكمة هي السنة، لأن الله عطفها على الكتاب، وذلك يقتضي المغايرة، ولا يصح أن تكون شيئاً غير السنة، لأنها في معرض المِنَّة من الله علينا بتعليمنا إياها، ولا يمن إلا بما هو حق وصواب، فتكون الحكمة واجبة الاتباع كالقرآن، ولم يوجب علينا إلا اتباع القرآن والرسول، فتعين أن تكون الحكمة هي ما صدر عن الرسول من أحكام وأقوال في معرض التشريع.

وإذا كان كذلك، كان رسول الله ﷺ قد أوتي القرآن وشيئاً آخر مما يجب اتباعه فيه، وقد جاء ذلك مصرحاً في قوله تعالى في وصف الرسول ﷺ: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٦] وما دام اللفظ عاماً فهو شامل لما يحله ويحرمه مما مصدره القرآن، أو مصدره وَحْيٌ يوحيه الله إليه، وقد روى أبو داود عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله ﷺ قوله: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه».

ويدل على ذلك أن الله أوجب على المسلمين اتباع الرسول فيما يأمر وينهى فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] وقرن طاعة الرسول بطاعته في آيات كثيرة من القرآن فقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [آل عمران] وحث على الاستجابة لما يدعو، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٣٤] واعتبر طاعته طاعة لله واتباعه حباً لله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. وقال أيضاً: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]. وحذر من مخالفة أمره: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٤]. بل أشار إلى أن مخالفته كفر: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران]. ولم يبح للمؤمنين مطلقاً أن يخالفوا حكمه أو أوامره ﴿وَمَا كَانَ

لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب]. واعتبر من علامات النفاق الإعراض عن تحكيم الرسول في مواطن الخلاف: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ ... إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ [النور]. بل جعل من لوازم الإيمان ألا يذهبوا حين يكونون مع رسول الله دون أن يستأذنوا منه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٢﴾﴾ [النور]. قال ابن القيم: «فإذا جعل الله من لوازم الإيمان أنهم لا يذهبون مذهباً إذا كانوا معه إلا باستئذانه، فأولى أن يكون من لوازمه ألا يذهبوا إلى قول ولا مذهب علمي إلا بعد استئذانه، وإذنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنه أذن فيه»[1].

من هذا كله كان لا بد للصحابة من الرجوع إلى الرسول ﷺ، يفسر لهم أحكام القرآن ويبين لهم مشكلاته، ويحكم بينهم في المنازعات ويحل بينهم الخصومات، وكان الصحابة رضوان الله عليهم يلتزمون حدود أمره ونهيه، ويتبعونه في أعماله وعباداته ومعاملته ـ إلا ما علموا منه أنه خاص به ـ فكانوا يأخذون منه أحكام الصلاة وأركانها وهيئاتها نزولاً عند أمره ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[2] ويأخذون عنه مناسك الحج وشعائره امتثالاً لأمره أيضاً: «خذوا عني مناسككم»[3] وقد يغضب إذا علم أن بعض صحابته لم يتأسَّ به فيما يفعله، كما روى مالك في الموطأ عن

(١) أعلام الموقعين ١/٥٨.

(٢) أخرجه البخاري عن مالك بن الحويرث.

(٣) أخرجه مسلم عن جابر.

عطاء بن يسار: أن رجلاً من الصحابة أرسل امرأته تسأل رسول الله ﷺ عن حكم تقبيل الصائم لزوجته، فأخبرتها أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم، فرجعت إلى زوجها فأخبرته، فقال: لست مثل رسول الله، يحل الله لرسوله ما يشاء، فبلغ قوله ذلك رسول الله ﷺ فغضب وقال: «إني أتقاكم لله وأعلمكم بحدوده»[1] وكما غضب حين أمر الصحابة بالحلق والإحلال من الإحرام في صلح الحديبية فلم يفعلوا، إذ شق ذلك عليهم حتى بادر بنفسه فتحلل فابتدروا يقتدون به.

وقد بلغ من اقتدائهم به أن كانوا يفعلون ما يفعل ويتركون ما يترك، دون أن يعلموا لذلك سبباً أو يسألوه عن علته وحكمته، فقد أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب، ثم نبذه النبي وقال: «إني لن ألبسه أبداً» فنبذ الناس خواتيمهم، وروى القاضي عياض في كتابه «الشفاء» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم، فلما قضى صلاته قال: «ما حملكم على إلقائكم نعالكم؟» قالوا: رأيناك ألقيت نعليك، فقال: «إن جبريل أخبرني أن فيهما قذراً» وذكر ابن سعد في الطبقات، أنه ﷺ صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين، ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه ودار معه المسلمون[2].

بل بلغ من امتثالهم أمر النبي ﷺ أن فعلوا ذلك حتى في شؤون الدنيا، فقد أخرج أبو داود وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه جاء يوم الجمعة والنبي يخطب فسمعه

---

(١) أخرجه مسلم عن عمر بن أبي سلمة، وأخرجه الشافعي أيضاً في الرسالة: ص٤٠٤ مرسلاً عن عطاء.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢/٧.

يقول: «اجلسوا» فجلس بباب المسجد أي حيث سمع النبي يقول ذلك، فرآه النبي عليه الصلاة والسلام فقال له: «تعال يا عبد الله بن مسعود».

وهكذا كان الصحابة مع الرسول عليه الصلاة والسلام في حياته، يعتبرون قوله وفعله وتقريره حكماً شرعياً لا يختلف في ذلك واحد منهم، ولا يجيز أحدهم لنفسه أن يخالف أمر القرآن، وما كان الصحابة يراجعون رسول الله في أمر إلا إذا كان فعله أو قوله اجتهاداً منه في أمر دنيوي، كما في غزوة بدر حين راجعه الحباب بن المنذر في مكان النزول، أو إذا كان اجتهاداً منه في بحث دينيّ قبل تقرير الله له أو نهيه عنه، كما راجعه عمر في أسرى بدر وصلح الحديبية، أو إذا كان غريباً عن عقولهم فيناقشونه لمعرفة الحكمة فقط، أو كانوا يظنون فعله خاصاً به فلا يلزمون أنفسهم اتباعه، أو إذا أمرهم بأمر فظنوا أنه للإباحة وأن غير المأمور به أولى. أما ما عدا ذلك فكان منهم التسليم المطلق والاتباع التام والالتزام الكامل.

وجوب طاعته بعد وفاته:

وكما وجب على الصحابة بأمر الله في القرآن اتباع الرسول وطاعته في حياته، وجب عليهم وعلى من بعدهم من المسلمين اتباع سنته بعد وفاته، لأن النصوص التي أوجبت طاعته عامة لم تقيد ذلك بزمن حياته، ولا بصحابته دون غيرهم، ولأن العلة جامعة بينهم وبين من بعدهم، وهي أنهم أتباعٌ لرسولٍ أمر الله باتباعه وطاعته، ولأن العلة أيضاً جامعة بين حياته ووفاته، إذ كان قوله وحكمه وفعله ناشئاً عن مُشَرِعٍ معصوم أمر الله بامتثال أمره، فلا يختلف الحال بين أن يكون حيّاً أو بعدَ وفاته، وقد أرشد ﷺ إلى وجوب اتباع سنته حيث يغيب المسلم عنه حين بعث معاذ بن جبل إلى اليمن. فقال له: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟» قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم يكن في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله، قال: «فإن لم يكن في سنة رسول الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ على صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول

رسول الله لما يرضي رسول الله» وأخرجه أحمد، وأبو داود، والترمذي، والدارمي، والبيهقي في «المدخل»، وابن سعد في «الطبقات»، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله».

كما حث على وجوب العمل بسنته بعد وفاته في أحاديث كثيرة جداً بلغت حد التواتر المعنوي، منها ما رواه الحاكم وابن عبد البر عن كثير بن عبد الله بن عَمْرو بن عوف عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ، قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي»[1] وأخرجه أيضاً البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرج البخاري والحاكم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى» قالوا: يا رسول الله ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى» وأخرج أبو عبد الله الحاكم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال في خطبة الوداع: «إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم ولكن رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم فاحذروا، إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه» وأخرج ابن عبد البر عن عرباض بن سارية قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح، فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقيل: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا، قال: «عليكم بالسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»[2].

من أجل هذا عني الصحابة رضوان الله عليهم بتبليغ السنة لأنها أمانة الرسول عندهم إلى الأجيال المتلاحقة من بعدهم، وقد رغب

---

(١) جامع بيان العلم ٢/ ٢٤.

(٢) جامع بيان العلم ٢/ ١٨٢، وأخرجه الترمذي أيضاً وأبو داود والإمام أحمد وابن ماجه، وقال الحافظ أبو نعيم: هو حديث جيد، من صحيح حديث الشاميين.

رسول الله ﷺ في تبليغ العلم عنه إلى من بعده بقوله: «رحم الله امرءاً سمع مقالتي فأداها كما سمعها، ورب مبلَّغ أوعى من سامع»[1].

كيف كان الصحابة يتلقون سنة الرسول؟:

كان رسول الله ﷺ يعيش بين أصحابه دون أن يكون بينه وبينهم حجاب، فقد كان يخالطهم في المسجد والسوق والبيت والسفر والحضر، وكانت أفعاله وأقواله محل عناية منهم وتقدير، حيث كان ﷺ محور حياتهم الدينية والدنيوية، منذ أن هداهم الله به وأنقذهم من الضلالة والظلام إلى الهداية والنور، ولقد بلغ من حرصهم على تتبعهم لأقواله وأعماله أن كان بعضهم يتناوبون ملازمة مجلسه يوماً بعد يوم، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحدثنا عنه البخاري بسنده المتصل إليه، يقول: «كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد ـ وهي من عوالي المدينة ـ وكنا نتناوب النزول على رسول الله، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم، وإذا نزل فعل مثل ذلك» وليس هذا إلا دليلاً على نظر الصحابة إلى رسول الله نظرة اتباع واسترشاد برأيه وعمله، لما ثبت عندهم من وجوب اتباعه والنزول عند أمره ونهيه، ولهذا كانت القبائل النائية عن المدينة ترسل إليه ﷺ بعض أفرادها ليتعلموا أحكام الإسلام من رسول الله ثم يرجعون إليهم معلمين ومرشدين.

بل كان الصحابي يقطع المسافات الواسعة ليسأل رسول الله ﷺ عن حكم شرعي، ثم يرجع لا يلوي على شيء، أخرج البخاري في صحيحه عن عقبة بن الحارث أنه أخبرته امرأة بأنها أرضعته هو وزوجه فركب من فوره ـ وكان بمكة ـ قاصداً المدينة حتى بلغ رسول الله ﷺ، فسأله عن حكم الله فيمن تزوج امرأة لا يعلم أنها أخته من الرضاع ثم أخبرته بذلك من أرضعتهما، فقال له النبي ﷺ: «كيف وقد قيل؟» ففارق زوجته لوقته فتزوجت بغيره.

---

(١) جامع بيان العلم ١/ ٣٩، وأخرجه ابن حبان في صحيحه وأبو داود والترمذي وحسنه، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي بتقديم وتأخير وزيادة عند بعضهم دون بعض.

وكان من عادتهم أن يسألوا زوجات النبي ﷺ فيما يتعلق بشؤون الرجل مع زوجته لعلمهن بأحوال رسول الله العائلية الخاصة، كما قدمنا من قصة الصحابي الذي أرسل امرأته تسأل عن تقبيل الصائم لزوجته فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله ﷺ كان يقبِّل وهو صائم.

كما كانت النساء تذهب إلى زوجات النبي فأحياناً يسألن رسول الله ما يشأنَ السؤال عنه من أمورهن، فإذا كان هنالك ما يمنع النبي من التصريح للمرأة بالحكم الشرعي أمر إحدى زوجاته أن تفهمها إياه، كما جاء أن امرأة سألت النبي ﷺ كيف تتطهر من الحيض؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «خذي فرصة ممسكة فتوضئي بها» فقالت: يا رسول الله كيف أتوضأ بها؟ فأعاد كلامه السابق عليها فلم تفهم، فأشار إلى عائشة أن تفهمها ما يريد، فأفهمتها المراد، وهو أن تأخذ قطعة قطن نظيفة فتمسح بها أثر الدم[1].

غير أن الصحابة لم يكونوا جميعاً على مبلغ واحد من العلم بأحوال الرسول ﷺ وأقواله، فقد كان منهم الحضري والبدوي، ومنهم التاجر والصانع، والمنقطع للعبادة الذي لا يجد عملاً، ومنهم المقيم في المدينة، ومنهم المكثر من الغياب عنها، ولم يكن رسول الله ﷺ يجلس للتعليم مجلساً عاماً يجتمع إليه فيه الصحابة كلهم إلا أحياناً نادرة، وإلا أيام الجمعة والعيدين وفي الوقت بعد الوقت. أخرج البخاري عن ابن مسعود قال: «كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة تلو الموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا»، ومن هنا يقول مسروق: لقد جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالإخاذ (الغدير) فالإخاذ يروي الرجل، والإخاذ يروي الرجلين، والإخاذ يروي العشرة، والإخاذ يروي المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم، وطبيعي أن يكون أكثر الصحابة علماً

---

(١) أخرجه البخاري، ومسلم، والنسائي عن عائشة. وقال المطَرِّزي في «المُغرِب» ٢/ ٢٠ في تفسير (فتوضئي بها) أي: امسحي بها أثر الدم.

بسنة الرسول هم الذين كانوا أسبقهم إسلاماً كالخلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود، أو أكثرهم ملازمة له وكتابة عنه كأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم.

لماذا لم تدوّن السنة في عهد الرسول؟ وهل كتب منها شيء في حياته؟:

لا يختلف اثنان من كتاب السيرة وعلماء السنة وجماهير المسلمين في أن القرآن الكريم قد لقي من عناية الرسول ﷺ والصحابة ما جعله محفوظاً في الصدور ومكتوباً في الرقاع والسعف والحجارة وغيرها، حتى إذا توفي رسول الله كان القرآن محفوظاً مرتباً لا ينقصه إلا جمعه في مصحف واحد.

أما السنة فلم يكن شأنها كذلك، رغم أنها مصدر هام من مصادر التشريع في عهد الرسول، ولا يختلف أحد في أنها لم تدوّن تدويناً رسمياً كما دُوّن القرآن، ولعل مرجع ذلك إلى أن الرسول ﷺ عاش بين الصحابة ثلاثاً وعشرين سنة، فكان تدوين كلماته وأعماله ومعاملاته تدويناً محفوظاً في الصحف والرقاع من العسر بمكان، لما يحتاج ذلك إلى تفرغ أناس كثيرين من الصحابة لهذا العمل الشاق، ومن المعلوم أن الكاتبين كانوا من القلة في حياة الرسول بحيث يعدون بالأصابع، وما دام القرآن هو المصدر الأساسي الأول للتشريع، والمعجزة الخالدة لرسول الله ﷺ، فليتوفر هؤلاء الكتاب على كتابته دون غيره من السنة، حتى يؤدوه لمن بعدهم محرراً مضبوطاً تاماً لم ينقص منه حرف واحد.

وشيء آخر أن العرب لأميتهم كانوا يعتمدون على ذاكرتهم وحدها فيما يودون حفظه واستظهاره، فالتوفر على حفظ القرآن مع نزوله منجَّماً على آيات وسور صغيرة، ميسور لهم وداعية إلى استذكاره والاحتفاظ به في صدورهم، فلو دوّنت السنة كما دوّن القرآن وهي واسعة كثيرة النواحي شاملة لأعمال الرسول التشريعية وأقواله منذ بدء رسالته إلى أن لحق بربه، للزم إكبابهم على حفظ السنة مع حفظ القرآن، وفيه من الحرج ما فيه، عدا

خوف اختلاط بعض أقوال النبي الموجزة الحكيمة بالقرآن سهواً من غير عمد، وذلك خطر على كتاب الله يفتح باب الشك فيه لأعداء الإسلام، مما يتخذونه ثغرة ينفذون منها إلى المسلمين لحملهم على التحلل من أحكامه والتفلت من سلطانه، كل ذلك وغيره ـ مما توسع العلماء في بيانه ـ من أسرار عدم تدوين السنة في عهد الرسول، وبهذا نفهم سر النهي عن كتابتها الوارد في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه».

وهذا لا يمنع أن يكون قد كتب في عصر الرسول شيء من السنة لا على سبيل التدوين الرسمي كما يدوّن القرآن، وهناك آثار صحيحة تدل على أنه قد وقع كتابة شيء من السنة في العصر النبوي. فقد أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب العلم عن أبي هريرة: أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأُخبر بذلك النبي ﷺ فركب راحلته فخطب فقال: «إن الله حبس عن مكة القتل ـ أو الفيل شك من البخاري ـ وسُلِّط عليهم رسول الله ﷺ والمؤمنون، وإنها لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي، ألا وإنها أحلت لي ساعة من نهار، ألا وإنها ساعتي هذه حرام، لا يُختلى شوكها، ولا يُعضد شجرها، ولا تُلتقط ساقطتها إلا لمنشد، فمن قُتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يعقل وإما أن يقاد أهل القتيل»[1] فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال عليه الصلاة والسلام: «اكتبوا لأبي شاه»[2].

كما ثبت أن رسول الله ﷺ كتب إلى ملوك عصره وأمراء جزيرة العرب كتباً يدعوهم فيها إلى الإسلام[3] وكان ينفذ مع بعض أمراء سراياه كتباً ويأمرهم أن لا يقرؤوها إلا بعد أن يجاوزوا موضعاً معيناً.

---

(١) أي يقاد لهم من القاتل كما في فتح الباري ١٢/ ١٧٥.

(٢) أخرجه البخاري، والدارمي، والترمذي، والإمام أحمد.

(٣) انظر طبقات ابن سعد ٢/ ٢٢ ـ ٥٦.

كما ثبت أن بعض الصحابة كانت لهم صحف يدوّنون فيها بعض ما سمعوه من رسول الله ﷺ، كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي كان يسميها بالصادقة، فقد أخرج أحمد والبيهقي في «المدخل» عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو، فقد كان يكتب ولا أكتب» وكتابة عبد الله بن عمرو استرعت أنظار بعض الصحابة الذين قالوا: إنك تكتب عن رسول الله كل ما يقول، ورسول الله قد يغضب فيقول ما لا يتخذ شرعاً عاماً، فرجع ابن عمرو إلى رسول الله ﷺ فقال له: «اكتب عني فوالذي نفسي بيده ما خرج من فمي إلا الحق»[1].

وثبت أنه كان عند علي رضي الله عنه صحيفة فيها أحكام الدية على العاقلة وغيرها[2]، كما ثبت أن النبي ﷺ كتب لبعض عماله كتباً حددت فيها مقادير الزكاة في الإبل والغنم[3].

وقد اختلف العلماء في التوفيق بين أحاديث النهي عن الكتابة وبين هذه الآثار التي تدل على الإذن بها، فالأكثرون على أن النهي منسوخ بالإذن، ومن قائل بأن النهي خاص بمن لا يؤمن عليه الغلط والخلط بين القرآن والسنة، أما الإذن فهو خاص بمن أُمِنَ عليه ذلك، وأعتقد أنه ليس هنالك تعارض حقيقي بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن، إذا فهمنا النهي على أنه نهي عن التدوين الرسمي كما كان يدوّن القرآن، وأما الإذن فهو سماح بتدوين نصوص من السنة لظروف وملابسات خاصة أو سماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون السنة لأنفسهم[4] والتأمل في نص حديث النهي قد يؤيد هذا الفهم، إذ جاء عاماً مخاطباً فيه الصحابة جميعاً. لا يقال: إن

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٧٦ عن ابن عمرو.

(٢) المصدر السابق والرقم السابق.

(٣) المصدر والرقم السابقان.

(٤) ويؤكده ما أخرجه الخطيب في تقييد العلم: ص٤٧ عن الضحاك من قوله: لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف.

ذلك يقتضي أن يكون الحكم باقياً على الحرمة ما دام السماح لظروف خاصة ولأشخاص معينين، لأننا نقول: إن سماح الرسول لعبد الله بن عمرو بكتابة صحيفته واستمراره في الكتابة حتى وفاة الرسول، دليل على أن الكتابة مسموح بها في نظر الرسول إذا لم يكن تدويناً عامّاً كالقرآن، ويؤكد الإذن بالكتابة، ما جاء في البخاري عن ابن عباس أنه لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: «إيتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده» ولكن عمر حال دون ذلك بحجة أن النبي قد غلبه الوجع، وهذا مما يؤيد الرأي القائل بأن آخر الأمرين كان هو الإذن، لا كما ذهب إليه المرحوم رشيد رضا من أن الإذن وقع أولاً ثم نسخ بالنهي[1].

موقف الصحابة من الحديث بعد وفاة الرسول:

قدمنا لك[2] ما رواه أبو داود والترمذي عن رسول الله ﷺ من رواية زيد بن ثابت: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها فأداها كما سمعها فَرُبّ مبلغ أوعى من سامع» وفي حديث آخر: «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب»[3]، وهكذا أوصى رسول الله ﷺ صحابته بتبليغ السنة إلى من وراءهم مع التثبت فيما يروون: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»[4] فلم يكن بد من أن يصدع الصحابة بالأمر ويبلغوا أمانة الرسول إلى المسلمين، وخصوصاً وقد تفرقوا في الأمصار وأصبحوا محل عناية التابعين والرحلة إليهم، فكان التابعون يتتبعون أخبارهم ومواطنهم فيرحل إليهم من يرحل على بُعْد الشقة وعناء الأسفار.

هذا كله كان عاملاً في انتشار الحديث وانتقاله إلى جمهور المسلمين.

بيد أن الصحابة كانوا متفاوتين في التحديث عن رسول الله ﷺ، قِلَّةَ

---

(١) مجلة المنار، مجلد ١٠، ج١٠.

(٢) ص٧٤.

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم عن أبي بكرة ١/٤١.

(٤) أخرجه مسلم عن أبي هريرة.

وكثرة، فمن المقلين: الزبير، وزيد بن أرقم، وعمران بن حصين.

روي عن عبد الله بن الزبير أنه قال لأبيه: «إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان، فقال: أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول: «من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار»[1]».

ويروي ابن ماجه في سننه أن زيد بن أرقم كان يقال له: حَدِّثْنا، فيقول: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله شديد. ويقول السائب بن يزيد: صحبت سعد بن مالك[2] من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ حديثاً واحداً، وكان أنس بن مالك يُتْبِعُ الحديث عن النبي ﷺ بقوله: «أو كما قال» حذراً من الوقوع في الكذب عليه. فما صنعه الزبير، وزيد بن أرقم وأمثالهما من المقلين، إنما كان خوفاً من الوقوع في خطأ لم يقصدوه، ويظهر أن ذاكرتهم لم تكن من شأنها أن تسعفهم بإيراد الحديث على لفظه أو وجهه الذي سمعوه من النبي ﷺ، فكان من الاحتياط في دين الله عندهم أن لا يكونوا من المكثرين.

ولقد أضيف إلى هذا رغبة عمر رضي الله عنه ألا يكثروا من التحديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام كي لا ينشغل الناس بالحديث عن القرآن، والقرآن غض طَرِيٌّ. فما أحوج المسلمين إلى حفظه وتناقله، والتثبت فيه، والوقوف على دراسته!! روى الشعبي عن قرظة بن كعب قال: خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لِمَ مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دَوِيٌّ بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالحديث فتشغلوهم، جَوِّدوا القرآن وأقِلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ وامضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا: حَدِّثْنا، قال: نهانا عمر بن الخطاب[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العلم.

(٢) هو أبو سعيد الخدري.

(٣) جامع بيان العلم ٢/ ١٢٠.

ومن الصحابة من كان يكثر الحديث عن الرسول ويستكثر منه أيضاً، فأبو هريرة رضي الله عنه كان من أوعية الحديث التي فاضت على المسلمين فملأت بأخبار رسول الله ﷺ وأحاديثه صدورهم ومجالسهم، وعبد الله بن عباس كان يطلب الحديث عند كبار الصحابة ويتحمل في سبيل ذلك عناء ومشقة، أخرج ابن عبد البر عن ابن شهاب أن ابن عباس قال: كان يبلغنا الحديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، فلو أشاء أن أرسل إليه حتى يجيئني فيحدثني فعلت، ولكني كنت أذهب إليه فأَقيل على بابه حتى يخرج إليَّ فيحدثني[1].

وهكذا لقي في سبيل الحديث من العناء ما لقي إلى أن استوعب ما عند من لقيهم من الصحابة من حديث، فأخذ يبثه غير متزمت ولا مُقِلّ، ويظهر أنه أقل من التحديث بعد ذلك حين بدا الوضع في الحديث، فقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه أن بشير بن كعب جاء إلى ابن عباس فجعل يحدثه فقال له ابن عباس: عُدْ لحديث كذا وكذا، فعاد له، فقال: ما أدري أعرفت حديثي كله؟ أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ فقال ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه.

ومهما يكن من إكثار بعض الصحابة التحديث عن رسول الله، فقد كان ذلك قليلاً في عصري الشيخين أبي بكر وعمر، إذ كانت خطتهما حمل المسلمين على التثبت في الحديث من جهة، وحمل المسلمين على العناية بالقرآن أولاً من جهة أخرى. قيل لأبي هريرة: أكنت تحدث في زمن عمر هكذا؟ قال: لو كنت أحدث في زمن عمر مثل ما أحدثكم لضربني بالدرة[2].

وهنا لا بد من التعرض لبحثين يتعلقان بموقف عمر من الحديث وموقف غيره كذلك.

---

(١) جامع بيان العلم ١/ ٩٤.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٢٠.

الأول: هل حبس عمر أحداً من الصحابة لإكثاره من الحديث؟.

الثاني: هل كان الصحابة يشترطون شروطاً لقبول خبر الصحابي؟.

هل حبس عمر أحداً من الصحابة لإكثاره الحديث؟:

المشهور المتردد على بعض الألسنة أن عمر رضي الله عنه حبس ثلاثة من كبار الصحابة لإكثارهم الحديث، وهم ابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو ذر، وقد حاولت أن أعثر على هذه الرواية من كتاب معتبر فلم أجدها، ودلائل الوضع عليها ظاهرة، فإن ابن مسعود كان من كبار الصحابة وأقدمهم إسلاماً، وله مقام كبير في نفس عمر رضي الله عنه، حتى إنه حين أرسله إلى العراق امْتَنَّ عليهم بإرساله إذ قال لهم: «ولقد آثرتكم بعبد الله على نفسي» وكان مقامه خلال خلافة عمر في العراق، وإنما أرسله إليها ليعلّم أهلها الدين والأحكام، ومن الأحكام ما يؤخذ من القرآن، وأكثرها أخذ من السنة، فكيف يحبسه عمر لتحديثه وهو إنما أرسله لهذا الغرض؟ أما أبو ذر وأبو الدرداء فلا يعلم عنهما كثير حديث. نعم كان أبو الدرداء معلم المسلمين بالشام، كما كان ابن مسعود في العراق، والغرابة في حبس عمر لابن مسعود تأتي أيضاً في أبي الدرداء، فكيف يحبسه وهو معلمهم ومفقههم في دينهم؟ وهل كان عمر يريد منه ومن ابن مسعود أن يكتما بعض الحديث فيكتما بعض أحكام الدين عن المسلمين؟.

وأما أبو ذر فمهما نقل عنه من حديث فهو لم يبلغ جزءاً مما بلَّغه أبو هريرة، فلماذا يحبسه ولا يحبس أبا هريرة؟

ولئن قيل: إن أبا هريرة لم يكن يكثر الحديث في عهد عمر خوفاً منه، قلنا لماذا لم يخفه أبو ذر كما خافه أبو هريرة؟

والحاصل أن الذين عرفوا بكثرة الحديث من الصحابة كابن عباس وأبي هريرة وعائشة وجابر بن عبد الله، وابن مسعود معهم، لم يرو عن عمر أنه تعرض لهم بشيء بل روي أنه قال لأبي هريرة حين بدأ يكثر من الحديث: أكنت معنا حين كان النبي ﷺ في مكان كذا؟ قال: نعم، سمعت

النبي ﷺ يقول: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» فقال له عمر: أما إذا ذكرت ذلك فاذهب فحدث. فكيف يعقل أن يترك أبا هريرة وهو أكثر الصحابة حديثاً على الإطلاق، ثم يحبس مثل ابن مسعود وهو أقل من أبي هريرة حديثاً، أو مثل أبي الدرداء وأبي ذر، وهما لم يعرفا بين الصحابة بكثرة الحديث مطلقاً.

لقد لبثت كثيراً أشك في هذه الرواية وأقلبها على جميع وجوه النظر، حتى قرأت في كتاب «الإحكام» لابن حزم ما يلي: «وروي عن عمر أنه حبس ابن مسعود من أجل الحديث عن النبي ﷺ وأبا الدرداء وأبا ذر» وطعن ابن حزم في هذه الرواية بالانقطاع، لأن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف راويه عن عمر لم يسمع منه، وقد وافقه البيهقي على هذا، ولكن يعقوب بن شيبة والطبري وغيرهما أثبتوا سماعه من عمر، والظاهر أنه لم يسمع منه فإنه مات سنة ٩٩ أو ٩٥ وعمره (٧٥ سنة) فيكون قد ولد سنة ٢٠ من الهجرة في أواخر خلافة عمر. فلا يتصور سماعه منه في مثل تلك السن، وعلى ذلك فلا تكون الرواية حجة ولا يؤخذ بها.. ثم قال ابن حزم: إن الخبر في نفسه ظاهر الكذب والتوليد، لأنه لا يخلو عن أن يكون اتَّهم الصحابة، وفي هذا ما فيه، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ السنة، وألزمهم كتمانها وجحدها، وهذا خروج عن الإسلام، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلاً، ولئن كان حبسهم وهم غير متهمين، قد ظلمهم فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات الملعونة أي الطريقين الخبيثين شاء. اهـ[1].

هل كان الصحابة يشترطون لقبول الحديث شيئاً؟:

١ ـ قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة أبي بكر الصديق: كان أول من احتاط في قبول الأخبار. ثم روى الذهبي من طريق ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث.

---

(١) الإحكام ٢/١٩٣.

قال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر.

٢ ـ وروى أيضاً من طريق الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد: أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاثاً فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره فقال: لِمَ رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع» قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى ممتقعاً لونه ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم، كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلاً منهم فأخبره[١].

٣ ـ وروى أيضاً من طريق هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن المغيرة بن شعبة أن عمر استشارهم في إملاص المرأة فقال المغيرة: قضى فيه رسول الله ﷺ بغُرَّة[٢] فقال له عمر: إن كنت صادقاً فائت واحداً يعلم ذلك. قال: فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ قضى به.

٤ ـ وروى أيضاً بسنده إلى أسماء بن الحكم الفزاري أنه سمع علياً رضي الله عنه يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً، نفعني الله بما شاء أن ينفعني به. وكان إذا حدثني غيره استحلفته فإذا حلف صدقته، وحدثني أبو بكر ـ وصدق أبو بكر ـ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «ما من عبد يذنب ذنباً، ثم يتوضأ، ويصلي ركعتين، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له»[٣].

---

(١) والحديث في «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري.

(٢) الغُرَّة: هي دية الجنين: عبد أو أمة.

(٣) «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢ و٦ و٧ و١٠، وهذه الآثار ذكرها أيضاً الحاكم في «المدخل إلى أصول الحديث» ص٣٤.

فهم بعض الباحثين من هذه الآثار أن خطة أبي بكر وعمر في الحديث ألا يقبلا حديثاً إلا ما رواه اثنان فأكثر، وأن خطة علي تحليف الراوي، وانتقل هذا الفهم إلى كثير ممن كتب في تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ السنة في العصر الحديث، فأصبح عندهم قضية مسلمة لا يذكرون غيرها، وممن ذهب إلى هذا أساتذتنا الأجلاء مؤلفو «مذكرة تاريخ التشريع الإسلامي» في كلية الشريعة بالأزهر، فقد ذكروا في باب شروط الأئمة للعمل بالحديث أن هذا كان شرط أبي بكر، وعمر، وعلي، للعمل بالحديث.

والواقع أن بناء هذه القاعدة أو النظرية على تلك الآثار خطأ علمي ترده الآثار الأخرى التي تشهد بأن عمر أخذ بأحاديث لم يروها له إلا راوٍ واحد، وأن علياً قبل حديث بعض الصحابة دون أن يستحلفه، وأن أبا بكر روي عنه مثل ذلك. وإليكم هذه الآثار:

١ ـ أخرج البخاري ومسلم من طريق ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فلما جاء «سرغ» بلغه أن الوباء قد وقع بالشام، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم به بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه» فرجع عمر من «سرغ» قال ابن شهاب: وأخبرنا سالم بن عبد الله بن عمر أن عمر إنما انصرف بالناس من حديث عبد الرحمن بن عوف.

٢ ـ وروي أن عمر بن الخطاب كان يقول: الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً، حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضّبي من ديته فرجع إليه عمر[1].

٣ ـ وروي أيضاً أن عمر قال: أُذَكِّرُ الله امرأً سمع من النبي في الجنين شيئاً. فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال: كنت بين جاريتين لي،

---

(١) الرسالة للشافعي ص٤٢٦ من الطبعة الحديثة وأخرجه أحمد، وأبو داود والترمذي. وقال: حديث حسن صحيح وابن ماجة ومالك.

يعني ضرتين، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح[1] فألقت جنيناً ميتاً، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغُرَّة (وهي العبد أو الأمة) فقال عمر: لو لم أسمع فيه لقضينا بغيره[2].

٤ ـ وروي أيضاً أن عمر ذكر المجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُنُّوا بهم سنة أهل الكتاب»[3].

٥ ـ وأخرج البيهقي عن هشام بن يحيى المخزومي أن رجلاً من ثقيف أتى عمر بن الخطاب فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت، ألَها أن تنفر قبل أن تطهر؟ فقال: لا، فقال له الثقفي: إن رسول الله أفتاني في مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت، فقام إليه عمر فضربه بالدرة وهو يقول: لم تستفتوني في شيء أفتى فيه رسول الله[4]؟.

٦ ـ وروي أن عمر رضي الله عنه قضى في الإبهام بخمس عشرة وفي التي تليها بعشر. وفي الوسطى بعشر، وفي التي تلي الخنصر بتسع، وفي الخنصر بست، فلما روي له كتاب عمرو بن حزم الذي ذكر فيه أن النبي ﷺ قال: «وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل» رجع عن قوله وصار إليه. هكذا جاء في بعض كتب الأصول ومثله في «فتح الملهم شرح صحيح مسلم» لشيخ الإسلام شبير أحمد العثماني الهندي[5]، ولكن الذي يفهم من «الرسالة» للشافعي أن الصحابة أطّلعوا على هذا الكتاب عند آل عمرو بن حزم بعد وفاة عمر فعملوا به وتركوا قول عمر.

٧ ـ وعمل عمر أيضاً بخبر سعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين[6].

---

(١) آلة يسطح بها الخبز أي: يبسط.
(٢) الرسالة للشافعي ص٤٢٧.
(٣) الرسالة للشافعي ص٤٣٠.
(٤) مفتاح الجنة للسيوطي ص٣١.
(٥) فتح الملهم ١/ ٧ وذكر ذلك ابن حزم أيضاً في الإحكام ٢/ ١٣.
(٦) فتح الملهم ١/ ٧.

٨ ـ وأراد عمر رجم مجنونة حتى أعلم بقول رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فأمر ألا ترجم[1].

هذه الآثار مستفيضة صحيحة رواها الأئمة الأثبات، وفيها ما يدل دلالة لا تقبل الجدال أن عمر رضي الله عنه أخذ بحديث رواه صحابي واحد دون توقف أو تشكك، وهي في العدد أكثر من تلك التي روت أنه طلب راوياً آخر ولا تقل في الصحة والثبوت عنها، ولما كان عمل الصحابة جميعاً على الاكتفاء بخبر صحابي واحد، كان لا بد من تأويل ما روي عن عمر مخالفاً لعمله في الروايات الأخرى، ولعمل الصحابة الآخرين، وبالرجوع إلى تلك الروايات نجد أن رواية المغيرة بن شعبة في الإملاص قد رويت من طريق حمل بن مالك أيضاً، وأن عمر قبل خبره من غير تردد، ولم يبق إلا رواية استئذان أبي موسى، والاستئذان أمر يتكرر فالمعهود أن تعرف أحكامه وتشيع، فلما أخبره أبو موسى بما لا يعرفه أراد أن يتثبت، فلا بد من حملها على ما عرف عن عمر من التثبت في رواية الأخبار وحمل الصحابة على ذلك، فيكون عمر في قضية أبي موسى وفي قضية المغيرة لو سلمنا أنه لا معارض لروايته، أراد أن يُعْطِيَ الصحابة وبخاصة صغارهم درساً في التثبت في قبول الأخبار وروايتها، فإذا كان مثل أبي موسى والمغيرة ـ وهما من هما في جلالة قدرهما بين الصحابة ـ يطلب منهما عمر أن يأتياه براو آخر، كان مَنْ دون أبي موسى والمغيرة من الصحابة وغيرهم من التابعين أحق بالتثبيت وأجدر بالتروِّي في نقل الأخبار وروايتها. هذا هو المحمل الصحيح لما صنع عمر، ويدل عليه قوله لأبي موسى: أما إني لم أتَّهمك لكنه الحديث عن رسول الله ﷺ. وفي رواية أخرى أن أبياً عاتبه فقال له: «إني أردت أن أتثبت» وهذا هو ما رآه الشافعي رحمه الله في «الرسالة» في صنيع عمر حين طلب راوياً آخر بعد أن ذكر الروايات الثابتة عنه أنه كان يقبل حديث صحابي واحد. قال رحمه الله: أما في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط، لأن أبا موسى ثقة أمين

---

(١) الإحكام لابن حزم ٢/ ١٣.

عنده إن شاء الله، فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟ قلنا: قد رواه مالك بن أنس عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم من حديث أبي موسى، وأن عمر قال لأبي موسى: أما إني لم أتهمك ولكني خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله[1].

هذا ما يتعلق بعمر رضي الله عنه.

أما موقف أبي بكر فلم يرو عنه أنه طلب راوياً آخر إلا في تلك الحادثة[2] وهذا لا يبرر القول بأن مذهبه أن لا يقبل خبراً إلا إذا رواه اثنان. ولقد عُرِضَت على أبي بكر حوادث كثيرة رجع فيها إلى سنة رسول الله ﷺ، وليس فيها أنه طلب ممن أخبره عن رسول الله راوياً آخر يشهد له إلا هذه الحادثة، بل ذكر الرازي في «المحصول» أن أبا بكر قضى بقضية بين اثنين فأخبره بلال أنه عليه السلام قضى فيها بخلاف قضائه فرجع[3] فإن صحت هذه الرواية كان ذلك مؤكداً لما ذهبنا إليه، وقد ذكر ابن القيم عن أبي بكر خطته في القضاء فقال: «كان أبو بكر إذا ورد إليه حكم نظر في كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به. وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسوله، فإن وجد فيها ما يقضي قضى فيه، فإن أعياه ذلك سأل الناس: هل علمتم أن النبي ﷺ قضى فيه بقضاء، فربما قام إليه القوم فيقولون: قضى فيه بكذا وكذا، وإن لم يجد سنة سنها النبي ﷺ جمع رؤساء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به»[4].

والحاصل أنا لا نجد في نص من النصوص أن أبا بكر طلب ممن حدثه بحديث عن النبي ﷺ راوياً آخر إلا نص الجدة، وهذا يحتمل أن يكون من أبي بكر زيادة في الاحتياط والتثبت فقط، خصوصاً وأن توريث الجدة إثبات حكم لم يرد في القرآن فكان تشريعاً لا بد فيه من الاحتياط

---

(١) الرسالة للشافعي ص٤٣٤ ويرى ابن حزم أن عمر كان يرى ذلك أول الأمر فلما عاتبه أبَي رجع عن ذلك وأصبح يقبل خبر صحابي واحد. انظر الإحكام ٢/ ١٤٠.

(٢) وقد أعلها ابن حزم في الإحكام ٢/ ١٤١ بأنها منقطعة فلا تصح.

(٣) المحصول للرازي مخطوط.

(٤) أعلام الموقعين ١/ ٥١.

والتوقي، لا سيما أن أكثر أحكام المواريث شرعت بنصوص من القرآن لا أن ذلك خطة دائبة له وطريقة درج عليها أن لا يقبل حديثاً إلا إذا رواه اثنان. قال الغزالي في «المستصفى»: «أما توقف أبي بكر في حديث المغيرة في توريث الجدة فلعله كان هناك وجه اقتضى التوقف، وربما لم يطلع عليه أحد، أو لينظر أنه حكم مستقر أو منسوخ، أو ليعلم هل عند غيره مثل ما عنده ليكون الحكم أوكد، أو خلافه فيندفع، أو توقف في انتظار استظهار بزيادة، كما يستظهر الحاكم بعد شهادة اثنين على جزم الحكم إن لم يصادف الزيادة، لا على عزم الرد، أو أظهر التوقف لئلا يكثر الإقدام على الرواية عن تساهل، ويجب حمله على شيء من ذلك، إذ ثبت منه قطعاً قبول خبر الواحد وترك الإنكار على القائلين به»[1].

أما خطة عليّ، فإن صح ما روي عنه من أنه كان يستحلف الراوي[2] فلا كلام لنا فيه. وإلا فهو في ذلك كبقية الصحابة، بل لقد نقل عن صاحب «المحصول» أنه قبل رواية المقداد بن الأسود في حكم المذي[3] أي من غير تحليف، على أنه في النص الذي روي عنه لم يستحلف أبا بكر بل قال... وصدق أبو بكر، فلا تكون قاعدته عامة.

والخلاصة أن الثابت الصحيح من عمل أبي بكر وعمر وعليّ عملهم بخبر الراوي الواحد فقط وأنه في الحالات التي اقتضت طلب راوٍ آخر أو استحلافه لا يستلزم ذلك أن يكون مذهباً عاماً وخطة مقررة، وبهذا التوجيه والتحقيق يلتقي عمل هؤلاء الصحابة الثلاثة الكبار مع عمل الصحابة الآخرين من حيث اكتفاؤهم براوٍ واحد. وسيأتي نقل الشافعي لذلك في موضعه عند الكلام على حجية خبر الآحاد.

---

(١) المستصفى ١/ ١٥٤.

(٢) كان في الطبعة الأولى بعد هذه العبارة: «وأنا أستغرب ذلك» ثم تبين أن هذا القول المنسوب إلى علي صحيح أخرجه عنه أبو داود والترمذي وابن ماجه، ولذلك ذكره صاحب «ذخائر المواريث» ٣/ ١٤٦ في مرويات أبي بكر الواردة في الكتب الستة.

(٣) المحصول للرازي (مخطوط).

رحلة الصحابة طلباً للحديث إلى الأمصار:

انقضى عصر الشيخين والسنة محفوظة في صدور الصحابة غير شائعة الانتشار كثيراً، لا في الأقطار، لأن عمر رضي الله عنه منع أكثر الصحابة من مغادرة المدينة إلا لأفراد اقتضت المصلحة خروجهم، ولا في المدينة نفسها لأن سياسته كما رأيت كانت تقوم على توفر العناية بالقرآن وتقليل الحديث عن رسول الله ﷺ، منعاً للتزيد فيه واحتراساً من الخطأ والوهم في روايته، فلما كان عهد عثمان سمح للصحابة أن يتفرقوا في الأمصار، واحتاج الناس إلى الصحابة وخاصة صغارهم، بعد أن أخذ الكبار يتناقصون يوماً بعد يوم، فاجتهد صغار الصحابة بجمع الحديث من كبارهم فكانوا يأخذونه عنهم، كما كان يرحل بعضهم إلى بعض من أجل طلب الحديث.

فقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» وأحمد والطبراني والبيهقي واللفظ له عن جابر بن عبد الله قال: بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن رسول الله ﷺ لم أسمعه منه، فابتعت بعيراً فشددت عليه رحلي، ثم سرت إليه شهراً حتى قدمت الشام، فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري، فأتيته فقلت له: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمعه فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الناس غُرْلاً بُهْماً»[1]، قلنا: وما بُهم؟ قال: ليس معهم شيء، فيناديهم نداء يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ: أنا الديان لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحدٌ من أهل الجنة عنده مظلمة حتى أقصها منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى أقصه منه حتى اللطمة، قلنا: كيف؟ وإنما نأتي الله عراة غُرْلاً بُهْماً؟ قال بالحسنات والسيئات».

---

(١) «غُرلاً» بضم الغين وسكون الراء جمع «أغرل» وهو الذي لم يختن، و«بهماً» أي ليس معهم شيء كما جاء تفسيرها في الحديث نفسه. انظر الأدب المفرد ص٢٥٢.

وأخرج البيهقي وابن عبد البر عن عطاء بن أبي رباح أن أبا أيوب الأنصاري رحل إلى عقبة بن عامر الجهني يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه منه غيره، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري ـ وهو أمير مصر ـ فخرج إليه فعانقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ قال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المؤمن فقال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر مؤمناً في الدنيا على كربته ستره الله يوم القيامة» ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة فما أدركته جائزة مسلمة إلا بعريش مصر[1].

وبذلك ابتدأت رواية الحديث تأخذ في السعة والانتشار، وبدأت الأنظار تتجه بعناية شديدة أكثر من قبل إلى صحابة رسول الله ﷺ، يحرص التابعون على لقياهم ونقل ما في صدورهم من علم، قبل أن ينتقلوا إلى الرفيق الأعلى، ولقد كانت زيارة الصحابي لمدينة من المدن الإسلامية كافية لأن تجمع أهل المدينة كلها حوله ويشتد الزحام ساعة وصوله وتشير الأصابع أن هذا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد اشتهر عدد من الصحابة بأنهم أكثر الصحابة رواية عن الرسول عليه الصلاة والسلام إما لقدم صحبتهم له كعبد الله بن مسعود، أو لملازمتهم خدمته كأنس بن مالك، أو لإحاطتهم بأحواله الداخلية كعائشة، أو لعنايتهم بحديثه كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة رغم صغر الأولَيْن وتأخر إسلام الثالث. والناس في كل هذا يأخذون عن الصحابة لا يشكون ولا يترددون، والصحابة يأخذ بعضهم عن بعض لا يكذب بعضهم بعضاً ولا يتحرجون، ولم يكن قد دسَّ على حديث الرسول أو وُجِدَ الكذابون حتى وقعت الفتنة، فكانت مبدأ تحول في حياة المسلمين الدينية كما كانت بدء تحول في حياتهم السياسية.

---

(١) «جامع بيان العلم» ١/ ٩٣.

الفصل الثاني
في الوضع في الحديث وفيه مباحث

متى بدأ الوضع؟:

كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية، بعد أن اتخذ الخلاف بين عليّ ومعاوية شكلاً حربياً سالت به دماء وأزهقت منه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة: فالجمهور مع عليّ في خلافه مع معاوية، والخوارج ينقمون على عليّ ومعاوية معاً بعد أن كانوا من شيعة عليّ المتحمسين له، وآل البيت وفريق منهم أخذوا بعد قتل عليّ رضي الله عنه وخلافة معاوية يطالبون بحقهم في الخلافة، ويشقون عصا الطاعة على الدولة الأموية، وهكذا كانت الأحداث السياسية سبباً في انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب، ومع الأسف أن هذا الانقسام اتخذ شكلاً دينياً كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام، فلقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن وبالسنة، وطبيعي ألاَّ يكونا مع كل حزب يؤيدانه في كل ما يدعي، فعمل بعض الأحزاب على أن يتأولوا القرآن على غير حقيقته، وأن يُحَمِّلوا نصوص السنة ما لا تتحمله، وأن يضع بعضهم على لسان الرسول أحاديث تؤيد دعواهم، بعد أن عزَّ عليهم مثل ذلك في القرآن لحفظه وتوفر المسلمين على روايته وتلاوته، ومن هنا كان وضع الحديث واختلاط الصحيح منه بالموضوع.

وأول معنى طَرَقَه الوُضَّاع في الحديث هو فضائل الأشخاص، فقد

وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم، ويقال: إن أول من فعل ذلك الشيعة على اختلاف طوائفهم، كما قال ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»: «اعلم أن أصل الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة... إلخ[1]. وقد قابلهم جهلة أهل السنة بالوضع أيضاً».

في أي جيل نشأ الوضع؟:

ليس من السهل علينا أن نتصور صحابة رسول الله ﷺ الذين فَدَوُا الرسول بأرواحهم وأموالهم وهجروا في سبيل الإسلام أوطانهم وأقرباءهم، وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم: أن نتصور هؤلاء الأصحاب يقدمون على الكذب على رسول الله ﷺ مهما كانت الدواعي إلى ذلك، بعد أن استفاض عندهم قول حبيبهم ومنقذهم ﷺ: «إنَّ كذباً عليّ ليس ككذبٍ على أحد، ومن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[2] ولقد دلنا تاريخ الصحابة في حياة الرسول وبعده أنهم كانوا على خشية من الله وتُقىً يمنعهم من الافتراء على الله ورسوله أنهم كانوا على حرص شديد على الشريعة وأحكامها والذبِّ عنها وإبلاغها إلى الناس، كما تَلَقَّوْها عن رسوله، يتحملون في سبيل ذلك كل تضحية، ويخاصمون كل أمير أو خليفة أو أيَّ رجل يرون فيه انحرافاً عن دين الله، لا يخشون لوماً، ولا موتاً، ولا أذى، ولا اضطهاداً.

هذا عمر يخطب الناس فيقول: أيها الناس لا تغالوا في مهور النساء لو كان ذلك مكرمة عند الله، لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ، إلخ.. فتقوم إليه امرأة فتقول له على مسمع من الصحابة جميعاً: مهلاً يا عمر! يعطينا الله وتحرمنا أنت؟ أليس يقول الله عز وجل: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا...﴾ [النساء: ٢٠] فيقول عمر: (امرأة أصابت ورجل

---

(١) شرح نهج البلاغة ٢/ ١٣٤.

(٢) حديث مشهور ادعى بعض العلماء أنه متواتر رواه سبعون صحابياً، وادعى غيرهم أكثر وقد خرجته كتب السنة كلها.

أخطأ)[1] وها هو يجادل أبا بكر حين صمم على قتال أهل الردة ومانعي الزكاة، فلا يرى عمر قتالهم أخذاً بقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»[2]، فيقول أبو بكر: أليس يقول الرسول: «إلا بحقها»؟ ومن حقها الزكاة، هذا مع أن عمر كان أول من بادر إلى مبايعة أبي بكر يوم السقيفة معترفاً له بالفضل والأولوية، ومع ذلك فلم يمنعه حبه وتقديره له من أن يجادله في أمر يرى أنه الحق ويرى أبو بكر خلافه.

وهذا عليٌّ يخالف عمر في أمره برجم الزانية الحبلى وينكر عليه بقوله: «لئن جعل الله عليها سبيلاً فإنه لم يجعل لك على ما في بطنها سبيلاً» فيرجع عمر ويقول: لولا عليٌّ لهلك عمر.

وهذا أبو سعيد ينكر على مروان والي المدينة تقديم الخطبة على صلاة العيد، مبيناً أنه خالف السنة، وعمل غير ما كان يعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وها هو ابن عمر ـ كما يروي لنا الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ـ يقوم ـ والحجاج يخطب ـ فيقول: (أي ابن عمر متكلماً عن الحجاج): عدو الله استحل حرم الله وخرب بيت الله وقتل أولياء الله، وروي عنه أن الحجاج خطب فقال: إن ابن الزبير بدَّل كلام الله، فقال ابن عمر: كذبت لم يكن ابن الزبير يستطيع أن يبدل كلام الله ولا أنت. قال الحجاج: أنت شيخ خرف، فقال ابن عمر: أما إنك لو عدتَ لعدتُ.

مثل هذه الأخبار ومئات أمثالها قد استفاضت بها كتب التاريخ، وهي

---

(١) أخرج خبر خطبة عمر الإمام أحمد في مسنده، وأصحاب السنن من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفاء السلمي. أما خبر رد المرأة عليه فقد أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، وفيه راو ضعيف، وله طرق أخرى منقطعة.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة.

تدل دلالة قاطعة على أن هؤلاء الصحابة كانوا من الجرأة في الحق والتفاني في الدفاع عما يعتقدون أنه حق، ومن تغليبهم الحق على كل صديق وصاحب وقريب، بحيث يستحيل عليهم أن يكذبوا على رسول الله ﷺ، اتِّباعاً لهوى أو رغبة في دنيا، إذ لا يكذب إلا الجبان، كما يستحيل عليهم أن يسكتوا عمن يكذب على رسول الله ﷺ، وهم الذين لا يسكتون عن اجتهاد خاطئ يذهب إليه بعضهم بعد فكر وإمعان نظر.

واسمع ما يقوله الصحابة أنفسهم في هذا الموضوع:

أخرج البيهقي عن البراء: «ليس كلنا كان يسمع حديث النبي ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن كان الناس لم يكونوا يكذبون فيحدث الشاهد الغائب».

وأخرج عن قتادة: أن أنساً حدَّث بحديث فقال له رجل: أسمعتَ هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، أو حدثني من لم يكذب، والله ما كنا نكذب ولا كنا ندري ما الكذب[1].

لا يبقى بعد هذا شك في أن الكذب لم يكن على عهد رسول الله من الصحابة ولا وقع منهم بعده، وأنهم كانوا محل الثقة فيما بينهم لا يكذب بعضهم بعضاً، وكل ما كان بينهم من خلاف فقهي لا يتعدى اختلاف وجهات النظر في أمر ديني وكل منهم يطلب الحق وينشده.

أما عصر التابعين فلا شك أن الكذب كان في عهد كبارهم أقل منه في عهد صغارهم، إذ كان احترام مقام رسول الله ﷺ، وعامل التقوى والتدين أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني، وأيضاً فقد كان الخلاف السياسي في أول عهده، فكانت البواعث على الوضع في الحديث ضيقة بالنسبة للعصور التالية، ويضاف إلى ذلك أن وجود الصحابة وكبار التابعين المشهورين بالعلم والدين والعدالة واليقظة، من شأنه أن يقضي على الكذابين ويفضح نواياهم ومؤآمراتهم، أو أن يحد نشاطهم في الكذب.

---

(١) مفتاح الجنة للسيوطي ص٢٥.

البواعث التي أدت إلى الوضع والبيئات التي نشأ فيها:

قدمنا أن الخلافات السياسية التي ذرَّ قرنها بين المسلمين في أواخر خلافة عثمان، وفي خلافة علي، كانت سبباً مباشراً في وضع الحديث، وقدمنا قول من قال: إن أول من تجرَّأ على ذلك، هم الشيعة، فيكون العراق أول بيئة نشأ فيها الوضع، وقد أشار إلى هذا أئمة الحديث حيث كان الزهري يقول: «يخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجع إلينا من العراق ذراعاً»[1] وكان «مالك» يسمي العراق (دار الضرب) أي تضرب فيها الأحاديث وتخرج إلى الناس، كما تضرب الدراهم وتخرج للتعامل، وإذا كان السبب المباشر في وضع الحديث الخلافات السياسية، فلا شك أنه حدث بعد ذلك أسباب أخرى كان لها أثر في اتساع دائرة الأحاديث الموضوعة، ونستطيع أن نُجمِل فيما يلي جميع الأسباب التي أدت إلى الوضع في الحديث موجزين بذلك ما استطعنا:

أولاً: الخلافات السياسية:

فقد انغمست الفرق السياسية في حمأة الكذب على رسول الله ﷺ كثرة وقلة، فالرافضة أكثر هذه الفرق كذباً، سئل مالك عن الرافضة فقال: لا تكلمهم ولا تَرْوِ عنهم فإنهم يكذبون[2] ويقول شريك بن عبد الله القاضي، وقد كان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال فيه: «احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً»[3] وقال حماد بن سلمة: حدثني شيخ لهم ـ يعني الرافضة ـ قال: كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً[4] وقال الشافعي: «ما رأيت في أهل الأهواء قوماً أشهد بالزور من الرافضة»[5].

---

(١) ابن عساكر مخطوط.

(٢) منهاج السنة ١/ ١٣.

(٣) منهاج السنة أيضاً.

(٤) منهاج السنة أيضاً.

(٥) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص١٠٩.

ويستشهد أهل السنة لما وضعته الرافضة من الأحاديث بحديث: «الوصية في غدير خم» وخلاصته أن النبي ﷺ، في رجوعه من حجة الوداع جمع الصحابة في مكان يقال له «غدير خم» وأخذ بيد عليّ رضي الله عنه ووقف به على الصحابة جميعاً وهم يشهدون وقال: «هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا». قال أهل السنة: إنه حديث مكذوب بلا شك، وضعته الرافضة وسيأتي بيان كذبه، ومن ذلك: «من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في تقواه وإلى إبراهيم في حلمه وإلى موسى في هيبته وإلى عيسى في عبادته فلينظر إلى عليّ» و«أنا ميزان العلم، وعليٌّ كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة علاقته، والأئمة منا عمود توزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا». و«حب عليّ حسنة لا يضر معها سيئة، وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة» ومثل ما وضعوا في حق فاطمة رضي الله عنها «لما أسرى بالنبي أتاه جبريل بسفرجلة من الجنة فأكلها، فعلقت السيدة خديجة بفاطمة، فكان إذا اشتاق إلى رائحة الجنة شمَّ فاطمة». وأمارات الوضع ظاهرة على هذا الخبر، فإن فاطمة ولدت قبل الإسراء، كما أن خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة، وقد كان فرضها ليلة الإسراء بالإجماع..

وكما وضعوا الأحاديث في فضل علي وآل البيت، وضعوا الأحاديث في ذم الصحابة وخاصة الشيخين وكبار الصحابة، حتى قال ابن أبي الحديد: «فأما الأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة وأنه ضربها بالسوط فصار في عضدها كالدملج، وأن عمر ضغطها بين الباب والجدار، فصاحت: يا أبتاه وجعل في عنق عليٍّ حبلاً يقاد به، وفاطمة خلفه تصرخ، وابناه الحسن والحسين يبكيان»، ثم أخذ ابن أبي الحديد في ذكر الكثير من المثالب، ثم قال: «فكل ذلك لا أصل له عند أصحابنا، ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله»[1] وكذلك وضعوا الأحاديث في ذم

(١) شرح نهج البلاغة ١/ ١٣٥ هذا مع العلم بأن ابن أبي الحديد شيعي معتزلي.

معاوية: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» وفي ذم معاوية وعمرو بن العاص: «اللهم أركسهما في الفتنة ودُعَّهما في النار دعّاً».

وهكذا أسرفت الرافضة في وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائها، وبلغت من الكثرة حداً مزعجاً، حتى قال الخليلي في «الإرشاد»: «وضعت الرافضة في فضائل عليّ وأهل بيته نحو ثلاثمائة ألف حديث» ومع ما في قوله من المبالغة فإنه دليل على كثرة ما وضعوا من الأحاديث، ويكاد المسلم يقف مذهولاً من هذه الجرأة البالغة على رسول الله ﷺ، لولا أن يعلم أن هؤلاء الرافضة أكثرهم من الفرس الذين تستَّروا بالتشيع لينقضوا عرى الإسلام، أو ممن أسلموا ولم يستطيعوا أن يتخلوا عن كل آثار ديانتهم القديمة، فانتقلوا إلى الإسلام بعقلية وثنية لا يهمها أن تكذب على صاحب الرسالة، لتؤيد حباً ثاوياً في أعماق أفئدتها، وهكذا يصنع الجهال والأطفال حين يحبون وحين يكرهون.

وقد ضارعهم الجهلة من أهل السنة، فقابلوا ـ مع الأسف ـ الكذب بكذب مثله وإن كان أقل منه دائرة وأضيق نطاقاً، ومن ذلك: «ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على ورقة منها لا إله إلا الله محمد رسول الله أبو بكر الصديق عمر الفاروق عثمان ذو النورين».

كذلك قابلهم المتعصبون لمعاوية والأمويين فوضعوا أحاديث مثل قولهم: «الأمناء ثلاثة: أنا وجبريل، ومعاوية» «أنت مني يا معاوية وأنا منك» «لا أفتقد في الجنة إلا معاوية فيأتي آنفاً بعد وقت طويل، فأقول: من أين يا معاوية؟ فيقول: من عند ربي يناجيني وأناجيه، فيقول: هذا بما نيل من عرضك في الدنيا».

وكذلك فعل المؤيدون للعباسيين فوضعوا إزاء حديث وصاية عليّ المكذوب وصاية العباس ونسبوا إلى النبي قوله: «العباس وصيي ووارثي» ولعل ما يبين مدى الكذب لدى هذه الفئة الحديث المكذوب التالي أن النبي قال للعباس: «إذا كان سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لك ولولدك، السفاح والمنصور والمهدي».

هل كان الخوارج يكذبون في الحديث؟:

وقد ذكر العلماء هنا بأن أقل الفرق الإسلامية كذباً هي فرقة الخوارج الذين خرجوا على عليّ بعد قبوله التحكيم، ويرجع قلة كذبهم إلى أنهم يرون كفر مرتكب الكبيرة على ما هو المشهور عنهم، أو مرتكبي الذنوب مطلقاً كما حكاه الكعبي[1] فما كانوا يستحلون الكذب ولا الفسق، وقد كانوا من التقوى على جانب عظيم، ومع ذلك فلم يسلم بعض رؤسائهم من الكذب على الرسول، فقد روي عن شيخ لهم أنه قال: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً[2] ويقول عبد الرحمن بن مهدي: إن الخوارج والزنادقة قد وضعوا هذا الحديث: «إذا أتاكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته».. إلخ.

هكذا قال الكاتبون في هذا الموضوع من القدامى والمُحدَثين، ولكني لم أعثر على حديث وضعه خارجي، وبحثت كثيراً في كتب الموضوعات، فلم أعثر على خارجي عُدَّ من الكذابين والوضاعين، أما النص السابق الذي يذكرونه عن شيخ للخوارج، فلا أدري من هو هذا الشيخ؟ وقد سبق مثل هذا التصريح يرويه حماد بن سلمة عن شيخ رافضي، فلماذا لا تكون نسبته إلى شيخ خارجي خطأ؟ خصوصاً ولم نعثر لهم على حديث واحد موضوع.

أما قول عبد الرحمن بن مهدي عن حديث: «إذا أتاكم..إلخ». إنه وضعته الزنادقة والخوارج، فلا أدري مدى صحته بالنسبة لابن مهدي؟ بل هو قول لا دليل عليه، إذ لم يذكر لنا من هو واضعه، ومتى تم هذا الوضع؟ ومما يؤكد شَكَّنا في هذه النسبة أنه أضاف هذا الحديث أيضاً إلى الزنادقة، فكيف اتفق الخوارج والزنادقة على وضعه؟ هل وضعوه في وقت

---

(١) الفرق بين الفرق ص٤٥.

(٢) السيوطي في اللآلئ المصنوعة ٢/ ٤٨٦ نقلاً عن ابن الجوزي في مقدمة كتابه الموضوعات.

واحد؟ أم سبق الخوارج إلى ذلك أم الزنادقة؟ على أن المنقول عن غير ابن مهدي لفظ «الزنادقة» فقط، قال شمس الحق العظيم آبادي: فأما ما رواه بعضهم أنه قال: «إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق فخذوه» فإنه حديث لا أصل له[1] وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنه قال: «هذا حديث وضعته الزنادقة» ونقل الفَتَنِّي[2] عن الخطابي أنه قال أيضاً: «وضعته الزنادقة» وليس في هذين النصين ذكر للخوارج بحال. على أنه سيأتي معك أن بعضهم حكم على هذا الحديث بالضعفِ فقط. وسنرى هناك تمام البحث فيه.

لقد حاولت أن أعثر على دليل علمي يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج، ولكني رأيت الأدلة العلمية على العكس، تنفي عنهم هذه التهمة، فقد كان الخوارج كما ذكرنا يكفرون مرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقاً، والكذب كبيرة فكيف إذا كان على رسول الله ﷺ؟ يقول المبرد[3]: «والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب ومن ذوي المعصية الظاهرة» وكانوا في جمهرتهم عرباً أقحاماً فلم يكن وسطهم بالوسط الذي يقبل الدسائس من الزنادقة والشعوبيين كما وقع ذلك للرافضة، وكانوا في العبادة على حظ عظيم شجعاناً صرحاء لا يجاملون ولا يلجئون إلى التقية كما يفعل الشيعة. وقوم هذه صفاتهم يبعد جداً أن يقع منهم الكذب، ولو كانوا يستحلون الكذب على رسول الله ﷺ لاستحلوا الكذب على من دونه من الخلفاء والأمراء والطغاة كزياد والحجاج، وكل ما بين أيدينا من النصوص التاريخية يدل دلالة قاطعة على أنهم واجهوا الحكام والخلفاء والأمراء بمنتهى الصراحة والصدق فلماذا يكذبون بعد ذلك؟

على أني أعود فأقول: إن المهم عندنا أن نلمس دليلاً محسوساً يدل

---

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود ٤/٣٢٩.

(٢) تذكرة الموضوعات ص٢٨.

(٣) الكامل في الأدب ٢/١٠٦.

على أنهم ممن وضعوا الحديث، وهذا ما لم أعثر عليه حتى الآن، كيف وقد قال أبو داود: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج» ويقول ابن تيمية: «ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج» ويقول عنهم أيضاً: «ليسوا ممن يتعمدون الكذب بل هم معروفون بالصدق حتى يقال: إن حديثهم من أصح الحديث»[1].

ثانياً: الزندقة:

ونعني بها هنا كراهية الإسلام ديناً ودولة، فقد اكتسحت دولة الإسلام عروشاً وإمارات وزعامات كانت قائمة على تضليل الشعوب في عقائدها، وإذلالها في كرامتها، وتسخيرها للأهواء والمغانم الخسيسة، وقذفها في أتون الحرب التي كانت تثيرها رغبات الفتح والتوسع في نفوس الملوك والقواد، ورأى الناس في ظلال الإسلام كرامة للفرد، واحتراماً للعقيدة، وتحريراً للعقل، وقضاء على الأوهام والأضاليل والشعوذة والتدجيل، فأقبلوا عليه يدخلون فيه أفواجاً أفواجاً. لقد كانت قوة الإسلام السياسية والعسكرية غالبة قاضية لم تُبق لدى أولئك الزعماء والأمراء والقواد أملاً ما في استعادة سلطانهم الزائل ومجدهم المنهار، فلم يجدوا أمامهم مجالاً للانتقام من الإسلام إلا إفساد عقائده، وتشويه محاسنه، وتفريق صفوف أتباعه وجنوده. وكان التزيد في السنة أوسع ميادين الدس والإفساد لديهم، فجالوا فيه وصالوا، متسترين بالتشيع أحياناً، وبالزهد والتصوف أحياناً، وبالفلسفة والحكمة أحياناً، وفي كل ذلك إنما يتوخون إدخال الخلل في بناء ذلك الصرح الشامخ الذي أقامه محمد ﷺ، وقضى الله أن يظل أبد الدهر قائماً سليماً، يعارك الحوادث وترتد معاول الهدامين في أساسه إلى نحورهم خزايا نادمين.

ومن أمثلة ما وضعوه ليفسدوا به الدين، ويشوهوا كرامته لدى العقلاء والمثقفين، ولينحدروا بعقيدة العامة إلى درجة من السخف تثير سخرية

---

(١) منهاج السنة ٣/ ٣١.

الملحدين، مثل هذه الأحاديث المكذوبة الآتية: «ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورق يصافح الركبان ويعانق المشاة» «خلق الله الملائكة من شعر ذراعيه وصدره» «رأيت ربي ليس بيني وبينه حجاب فرأيت كل شيء منه حتى رأيت تاجاً مخوصاً من اللؤلؤ» «إن الله اشتكت عيناه فعادته الملائكة» «إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل وأجراها فعرقت فخلق نفسه منها» «إن الله لما خلق الحروف سجدت الباء ووقفت الألف» «النظر إلى الوجه الجميل عبادة» «الباذنجان شفاء من كل داء».

وهكذا دس هؤلاء الزنادقة آلافاً من الأحاديث في العقائد والأخلاق والطب والحلال والحرام، وقد أقر زنديق أمام «المهدي» بأنه وضع مائة حديث تجول في أيدي الناس، ولما قُدِّم عبد الكريم بن أبي العوجاء للقتل اعترف بأنه وضع أربعة آلاف حديث يحرم فيها الحلال ويحلل فيها الحرام، وقد لمس بعض خلفاء بني العباس ما وراء حركة الزنادقة من خطر على كيان الإسلام السياسي، فتعقبوهم قتلاً وتشتيتاً، وأشهر من أعمل في رقابهم سيف التأديب الخليفة المهدي الذي أنشأ ديواناً خاصاً للزندقة، تتبع فيه أوكارهم ورؤساءهم من شعراء وأدباء وعلماء ومن أشهر هؤلاء الزنادقة الوضاعين: عبد الكريم بن أبي العوجاء، قتله محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة، وبيان بن سمعان المهدي قتله خالد بن عبد الله القسري، ومحمد بن سعيد المصلوب قتله أبو جعفر المنصور.

ثالثاً: العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد والإمام:

كما وضع الشعوبيون حديث: «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية» فقابلهم جهلة العرب بالمثل فقالوا: «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالفارسية وإذا رضي أنزل الوحي بالعربية» وكما وضع المتعصبون لأبي حنيفة حديث: «سيكون رجل في أمتي يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتي» وضع المتعصبون على الشافعي: «سيكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس هو أضر على أمتي من إبليس» ومثل هذا يقال في الأحاديث الموضوعة في فضائل بعض البلدان والقبائل

والأزمنة، وقد بينها العلماء وميزوها من الأحاديث الصحيحة في هذا الموضوع.

رابعاً: القصص والوعظ:

فقد تولى مهمة الوعظ قصاص أكثرهم لا يخافون الله، ولا يهمهم سوى أن يبكي الناس في مجالسهم، وأن يتواجدوا وأن يعجبوا بما يقولون، فكانوا يضعون القصص المكذوبة وينسبونها إلى النبي ﷺ، قال ابن قتيبة وهو يتكلم على الوجوه التي دخل منها الفساد على الحديث: «والوجه الثاني القصاص فإنهم يميلون وجه العوام إليهم، ويشيدون ما عندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن نظر العقول، أو كان رقيقاً يحزّن القلب، فإذا ذكر الجنة قال: فيها الحوراء من مسك أو زعفران، وعجيزتها ميل في ميل، ويبوئ الله وليه قصراً من لؤلؤة بيضاء فيها سبعون ألف مقصورة، في كل مقصورة سبعون ألف قبة، فلا يزال هكذا في السبعين ألفاً لا يتحول عنها»[1].

ومن أمثلة هذا القسم: «من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان» ومن عجيب أمر هؤلاء القصاص جرأتهم على الكذب ووقاحتهم فيه، فقد صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بمسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاصٌّ فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قالا: حدثنا عبد الرزاق عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: وساق الحديث السابق، واستمر يذكر فيه نحواً من عشرين ورقة، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى، ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال: أنت حدثت بهذا؟ فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة، فلما انتهى أشار له يحيى فجاء متوهماً نوالاً، فقال له يحيى: من حدثك بهذا؟ قال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. فقال يحيى: «أنا يحيى وهذا أحمد، ما سمعت بهذا قط في حديث رسول الله. فإن كان ولا بد فعلى غيرنا. فقال القاص:

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص٣٥٧.

لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققته إلا الساعة. فقال له يحيى: وكيف؟ فقال: أليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما؟ لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين[1]!.

ومن المؤسف أن هؤلاء القصاص ـ على جهلهم وجرأتهم في الكذب على الله ورسوله ـ قد لقوا من العامة آذاناً صاغية ولقي العلماء منهم عنتاً كبيراً حتى ليروي السيوطي في «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص»: أن أحد هؤلاء القصاص جلس ببغداد، فروى تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] وزعم أن النبي ﷺ يجلس مع الله على عرشه فبلغ ذلك محمد بن جرير الطبري فغضب من ذلك، وبالغ في إنكاره، وكتب على باب داره «سبحان من ليس له أنيس، ولا له على عرشه جليس» فثارت عليه عوام بغداد ورجموا بيته بالحجارة حتى استد بابه بالحجارة وعلت عليه[2].

خامساً: الخلافات الفقهية والكلامية:

فقد نزع الجهال والفسقة من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية إلى تأييد مذهبهم بأحاديث مكذوبة. من ذلك: «من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له» «المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة» «أمّني جبريل عند الكعبة فجهر بـ: بسم الله الرحمن الرحيم» من قال: «القرآن مخلوق فقد كفر» «كل من في السماوات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن. وسيجيء أقوام من أمتي يقولون: القرآن مخلوق فمن قال ذلك فقد كفر بالله العظيم وطلقت منه امرأته من ساعتها».

سادساً: الجهل بالدين مع الرغبة في الخير:

وهو صنيع كثير من الزهاد والعباد والصالحين، فقد كانوا يحتسبون

---

(١) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي.

(٢) الإسلام والحضارة ٢/٥٥٩.

وضعهم للأحاديث في الترغيب والترهيب، ظناً منهم أنهم يتقربون إلى الله ويخدمون دين الإسلام، ويحببون الناس في العبادات والطاعات، ولما أنكر العلماء عليهم ذلك وذكّروهم بقوله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» قالوا: نحن نكذب له ﷺ لا عليه، وهذا كله من الجهل بالدين وغلبة الهوى والغفلة، ومن أمثلة ما وضعوه في هذا السبيل. حديث فضائل القرآن سورة سورة، فقد اعترف بوضعه نوح ابن أبي مريم: واعتذر لذلك بأنه رأى الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، ومن هؤلاء الوضاعين غلام خليل، وقد كان زاهداً متخلياً عن الدنيا وشهواتها، منقطعاً إلى العبادة والتقوى، محبوباً من العامة، حتى إن بغداد أغلقت أسواقها يوم وفاته حزناً عليه، ومع ذلك فقد زين له الشيطان وضع أحاديث في فضائل الأذكار والأوراد حتى قيل له: هذه الأحاديث التي تحدّث بها من الرقائق؟ فقال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة.

سابعاً: التقرب للملوك والأمراء بما يوافق أهواءهم:

ومن أمثلة ذلك ما فعله غياث بن إبراهيم، إذ دخل على المهدي وهو يلعب بالحَمَام فروى له الحديث المشهور: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر»[1] وزاد فيه: «أو جناح» إرضاءً للمهدي، فمنحه المهدي عشرة آلاف درهم، ثم قال بعد أن ولّى: «أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، وأمر بذبح الحمام».

وهنالك أسباب أخرى للوضع كالرغبة في الإتيان بغريب الحديث من متن وإسناد، والانتصار للفتيا، والانتقام من فئة معينة، والترويج لنوع من المآكل أو الطيب أو الثياب، وقد توسع العلماء في ذكرها وضربوا لها الأمثال.

ونتيجة لما ذكرناه من بواعث الوضع، نذكر فيما يلي أشهر أصناف الوضاعين وهم:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربعة، ورواه الشافعي والحاكم وصححه.

١ ـ الزنادقة ٢ ـ أرباب الأهواء والبدع ٣ ـ الشعوبيون ٤ ـ المتعصبون لجنس أو بلد أو إمام ٥ ـ المتعصبون للمذاهب الفقهية مع جهل وقلة دين ٦ ـ القصاص ٧ ـ الزهاد والمغفلون من الصالحين ٨ ـ المتملقون للملوك، والطالبون الزلفى إليهم ٩ ـ المتطفلون على الحديث ممن يفاخرون بِعُلوِّ الإسناد وغريب الحديث.

ولا بد لي في ختام هذا البحث من إبداء ملاحظة، كثيراً ما ترددت على الخاطر، ثم قويت أثناء كتابة هذا الفصل، وهي ما كان لتساهل الخلفاء والأمراء مع الوضاعين من أثر سيئ جرَّ على الدين كثيراً من البلاء، ولو وقفوا منهم موقف الجد، وقضوا على رؤسائهم، كما هو حكم الله في مثل هذه الحالة، لما انتشرت هذا الانتشار، بل رأينا مع الأسف أن خليفة كالمهدي رغماً عن اعترافه بكذب غياث بن إبراهيم وزيادته في الحديث تقرباً إلى هواه، كافأه بعشرة آلاف درهم... وما تقوله الرواية من أنه أمر بذبح الحمام لأنه كان سبباً في هذه الكذبة، فهو مدعاة للعجب... إذ كان خيراً للمهدي أن يؤدب هذا الكاذب الفاجر، ويترك الحمام من غير ذبح، بدلاً من أن يذبح الحمام ويترك من يستحق الموت حراً طليقاً ينعم بمال المسلمين، بل نحن نرى للمهدي تساهلاً آخر مع كذاب آخر، وهو «مقاتل ابن سليمان البلخي» فقد قال له مقاتل: «إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس وبنيه» فقال له المهدي: لا حاجة لي فيها... ثم لم يفعل معه شيئاً. بل نجد أنهم ذكروا عن الرشيد وقد روى له أبو البختري الكذاب حديثاً مكذوباً، أن النبي كان يطير الحمام! لا يزيد في تأنيب أبي البختري ـ وقد أدرك كذبه ـ على أن يقول له: «اخرج عني، لولا أنك من قريش لعزلتك» وقد كان هذا الكذاب قاضياً للرشيد... إن هذه المواقف مما يحاسب الله عليها هؤلاء الخلفاء إن صحت عنهم تلك الروايات، وإذا كنا نذكر لهم فضل تعقبهم للزنادقة الذين أفسدوا دين الإسلام، فإننا لا ننكر أن من الدوافع التي حملتهم على تعقبهم بالقتل هو أنهم كانوا خارجين على حكمهم بدليل أننا لم نرهم فعلوا بالكذابين والوضاعين الذين تقربوا إليهم بالكذب على رسول الله إرضاء لأهوائهم، عشر ما فعلوه مع الخارجين على

حكمهم، ولقد كان القصاص يملأون المساجد بأكاذيبهم على مسمع من الأمراء والملوك، وكان الكذابون من الزهاد وغيرهم يسرحون ويمرحون دون أن يجدوا من يضرب على أيديهم ويوقفهم عند حدهم، ولولا أن هيأ الله لدينه العلماء الأثبات والأئمة الحفاظ في كل مصر وعصر، يَذُبُّون عن شريعة الله تحريف المحرفين، ويجردون سنة رسول الله من كل ما خالطها من دسٍّ وتحريف، لكانت المصيبة شاملة، ولكانت معالم الحق في دين الله مدروسة مطموسة، لا نستطيع أن نهتدي إليها إلا بشق الأنفس، وهيهات أن نصل إلى لباب الحق لولا نهضة السلف الجبارة التي قاوموا بها الوضع والوضاعين، وحفظوا بها حديث رسول الله من الكذب والكذابين إلى يوم الدين.

الفصل الثالث
في جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع

لا يستطيع من يدرس موقف العلماء ـ منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة ـ من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة وتمييز صحيحها من فاسدها، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم الله، هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم.

وإليك بيان الخطوات التي سَاروها في سبيل النقد حتى أنقذوا السنة مما دُبِّر لها من كيد، ونظفوها مما علق بها من أوحال.

أولاً: إسناد الحديث: لم يكن صحابة رسول الله ﷺ بعد وفاته يشك بعضهم في بعض كما رأيت، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أي حديث يرويه صحابي عن رسول الله، حتى وقعت الفتنة وقام اليهودي الخاسر عبد الله بن سبأ بدعوته الآثمة التي بناها على فكرة التشيع الغالي القائل بألوهية علي رضي الله عنه، وأخذ الدس على السنة يربو عصراً بعد عصر، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتحرون في نقل الأحاديث ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم. يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع

فلا يؤخذ حديثهم» وقد ابتدأ هذا التثبت منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة، فقد روى مسلم في مقدمة «صحيحه» عن مجاهد أن بشيراً العدوي جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ كذا، وقال رسول الله ﷺ كذا فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف. ثم أخذ التابعون في المطالبة بالإسناد حين فشا الكذب يقول أبو العالية: «كنا نسمع الحديث من الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم» ويقول ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» ويقول ابن المبارك أيضاً: «بيننا وبين القوم القوائم» يعني الإسناد[1].

ثانياً: التوثق من الأحاديث وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن، فلقد كان من عناية الله بسنة نبيه أن مدَّ في أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ليكونوا مرجعاً يهتدي الناس بهديهم، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولاً، ويستفتونهم فيما يسمعونه من أحاديث وآثار. روى مسلم في مقدمة «صحيحه» عن ابن أبي مليكة قال: «كتبت إلى ابن عباس أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني فقال: ولد ناصح أنا أختار له الأمور اختياراً وأخفي عنه، قال: فدعا بقضاء عليّ فجعل يكتب منه أشياء ويمر بالشيء فيقول: والله ما قضى بهذا عليٌّ إلا أن يكون قد ضل» ولهذا الغرض أنه كثرت رحلات التابعين بل بعض الصحابة أيضاً من مصر إلى مصر ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقاة، وقد تقدم لك سفر جابر بن عبد الله إلى الشام، وأبي أيوب إلى مصر لسماع الحديث. ويقول سعيد بن المسيب: إني كنت لأسير الليالي والأيام

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٠.

في طلب الحديث الواحد[1] وحدث الشعبي مرة بحديث عن النبي ﷺ ثم قال لمن حدثه به: «خذها بغير شيء قد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة»[2] ويقول بشر بن عبد الله الحضرمي: «إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار في طلب الحديث الواحد لأسمعه»[3].

ثالثاً: نقد الرواة، وبيان حالهم من صدق أو كذب، وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب والقوي من الضعيف، وقد أبلوا فيه بلاءً حسناً، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم وما خفي من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم في الله لومة لائم، ولا منعهم عن تجريح الرواة والتشهير بهم ورع ولا حرج. قيل ليحيى بن سعيد القطان: «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمي أحب إليَّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لِمَ لم تذب الكذب عن حديثي؟».

وقد وضعوا لذلك قواعد ساروا عليها فيمن يؤخذ منه ومن لا يؤخذ، ومن يكتب عنه ومن لا يكتب.

ومن أهم أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم.

١ ـ **الكذابون على رسول الله ﷺ**، وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤخذ حديث من كذب على النبي، كما أجمعوا على أنه من أكبر الكبائر، واختلفوا في كفره: فقال به جماعة، وقال آخرون بوجوب قتله واختلفوا في توبته هل تقبل أم لا؟ فرأى أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري أنه لا تقبل توبته أبداً، واختار النووي القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته، وحاله كحال الكافر إذا أسلم. وذهب أبو المظفر السمعاني إلى أن من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من أحاديثه.

---

(١) جامع بيان العلم ١/ ٩٤.

(٢) نفس المصدر ١/ ٩٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ٩٥.

٢ ـ **الكذابون في أحاديثهم العامة**: ولو لم يكذبوا على الرسول ﷺ، وقد اتفقوا على أن من عُرِفَ عنه الكذب ولو مرة واحدة ترك حديثه، قال مالك رحمه الله: «لا يؤخذ العلم عن أربعة: رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا أتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به».

أما إذا تاب من كذبه وعرفت عدالته بعد ذلك، فالجمهور على قبول توبته وخبره، وخالف أبو بكر الصيرفي فقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذبٍ وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر.

٣ ـ **أصحاب البدع والأهواء**: وكذلك اتفقوا على أنه لا يقبل حديث صاحب البدعة إذا كفر ببدعته، وكذا إذا استحل الكذب وإن لم يكفر ببدعته، أما إذا لم يستحل الكذب فهل يقبل أم لا؟ أو يُفرَّق بين كونه داعية أو غير داعية؟ قال الحافظ ابن كثير: «في ذلك نزاع قديم وحديث، والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره»[(١)]. وقد حكي عن نص الشافعي، وحكى ابن حبان عليه الاتفاق فقال: لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم خلافاً. ويظهر أن هذا ليس موضع اتفاق كما ادَّعى ابن حبان، فقد أخرج البخاري لعمران بن حطان الخارجي مادح عبد الرحمن بن ملجم وقد كان من أكبر الدعاة إلى رأي الخوارج، وأيضاً فقد قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم[(٢)]. وقد نقل الإمام عبد القادر البغدادي في كتابه: «الفرق بين الفرق» أن الشافعي عدل أخيراً عن رأيه في قبول شهادة أهل الأهواء وزاد في الاستثناء المعتزلة[(٣)] والذي يظهر لي أنهم يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته، أو كان من طائفة عرفت بإباحة

---

(١) فالداعية إلى بدعته لا تقبل روايته، وغير الداعية تقبل.

(٢) اختصار علوم الحديث ص١٠٧.

(٣) الفرق بين الفرق ص١٠٣.

الكذب ووضع الحديث في سبيل أهوائها، ولهذا رفضوا رواية الرافضة[1] وقبلوا رواية بعض الشيعة الذين عرفوا بالصدق والأمانة، كما قبلوا رواية المبتدع إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب كـ«عمران بن حطان».

٤ ـ **الزنادقة، والفساق، والمغفلون** الذين لا يفهمون ما يحدثون، وكل من لا تتوفر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم، قال الحافظ ابن كثير: «المقبول الثقة الضابط لما يرويه، وهو المسلم العاقل البالغ سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حَدَّث من حفظه، فاهماً إن حدث عن المعنى، فإن اختل شرط مما ذكرنا ردت روايته»[2].

والرواة الذين يتوقف في قبول روايتهم أصناف، من أهمهم:

١ ـ من اختلف في تجريحه وتعديله.

٢ ـ من كثر خطؤه وخالف الأئمة الثقات في مروياتهم.

٣ ـ من كثر نسيانه.

٤ ـ من اختلط آخر عمره.

٥ ـ من ساء حفظه.

٦ ـ من كان يأخذ عن الثقات والضعفاء ولا يتحرى.

رابعاً: وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه: وذلك أنهم قسموا الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف.

حد الصحيح: أما الصحيح فهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً ولا مردوداً ولا معللاً بعلة قادحة[3] واحترزوا باتصال

---

(١) يقول يزيد بن هارون: نكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون. منهاج السنة ١/ ١٣.

(٢) اختصار علوم الحديث ص٩٨.

(٣) اختصار علوم الحديث ص٦.

السند عن انقطاع سلسلته فإن سقط منه الصحابي كان مرسلاً، وهو عند جمهور المحدثين غير محتج به، ونازل عن مرتبة الصحيح وفيه خلاف بين الفقهاء.

الحسن: واختلفوا في حد الحسن لأنه كما قال الشيخ ابن الصلاح: لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبيّ، شيء ينقدح عند الحافظ ربما تقصر عنه عبارته، ثم اختار التعبير عنه بقوله: «الحديث الحسن قسمان: (أحدهما) الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روي مثله أو نحوه من وجه آخر» (الثاني) أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان ولا يُعَدُّ ما ينفرد به منكراً ولا يكون المتن شاذاً ولا معللاً»[1].

هذا ولم يكن قدماء المحدثين في القرن الأول والثاني قد اصطلحوا على تسمية قسم من الأحاديث بهذا الاسم (الحسن) وإنما حدث بعد ذلك في عصر أحمد والبخاري، ثم اشتهر بعد ذلك.

الضعيف: وهو القسم الثالث من أنواع الحديث عندهم، وهو ما لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن، وقد سموه باعتبار منشأ الضعف فيه إما في سنده، أو في متنه.

فمن أنواعه (المرسل) وهو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ من غير ذكر الصحابي. وفي حجيته خلاف بين الفقهاء، أما المحدثون فقد اتفقت آراؤهم على ألا يعمل به، قال الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»: «إن المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة» وقال الشيخ الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه، هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر

---

(١) اختصار علوم الحديث ص٢٨.

وتداولوه في تصانيفهم» ولا شك أن هذا مبلغ الاحتياط في دين الله وحفظ سنة رسوله، فإنهم مع اتفاقهم على عدالة الصحابة اتفقوا على ضعف المرسل، مع أنه لم يسقط منه إلا الصحابي، واحتمال أن يكون الصحابي قد رواه عن تابعي احتمال ضعيف جداً لم يقع، ولو وقع لبيّنه الصحابي[1] فإذا كان التابعي الثقة أسقط الصحابي وهم كلهم عدول، فما الذي يضير الحديث؟ ولكنه الضبط والاحتياط اللذان عرف بهما علماء هذه الأمة.

ومن أنواع الضعيف (المنقطع) وهو أن يسقط من الإسناد رجل (غير الصحابي) أو يذكر فيه رجل مبهم.

ومنه (المعضل) وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعداً، ومنه ما يرسله تابع التابعي عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومنه (الشاذ) وقد عرفه الشافعي بأن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس فهذا يتوقف فيه، وعرفه حفاظ الحديث: بأنه ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غير ثقة، فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به، ويرد ما شذ به غير الثقة، ولكن تعريف الشافعي أولى لأنه يلزم على التعريف الثاني التوقف في أحاديث كثيرة لا يرويها إلا راو واحد من الثقات، كيف وقد قال مسلم: للزهري تسعون حرفاً لا يرويها غيره؟

ومنه (المنكر) وهو ما شذ به الراوي الذي ليس بعدل ولا ضابط فإنه يرد ولا يقبل.

ومنه (المضطرب) وهو أن تختلف روايات الحديث في متنه أو سنده، ولا يمكن ترجيح إحداها على الباقية لاستوائها جميعاً في الصحة ورواية الثقات، وهو ضعيف إلا أنه إذا كان الاختلاف في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته مثلاً ويكون الراوي ثقة، فعندئذ يحكم للحديث بالصحة.

---

(١) بقي احتمال أن يكون التابعي قد رواه عن تابعي مثله أسنده إلى الرسول، وهذا الاحتمال ـ على قلته ـ لا يؤثر، لأن التابعي الثقة لا يروي عن رسول الله حديثاً إلا أن يكون قد سمعه من صحابي.

الموضوع وعلاماته

وكما وضع العلماء القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث، وضعوا قواعد لمعرفة الموضوع وذكروا له علامات يعرف بها، وقد ذكرنا من قبل أصناف الوضاعين والأسباب الحاملة على ذلك، ونذكر الآن العلامات التي تدل على الوضع ونقسمها إلى قسمين: علامات في السند وعلامات في المتن.

علامات الوضع في السند:

وهي كثيرة من أهمها:

١ ـ أن يكون راويه كذاباً معروفاً بالكذب، ولا يرويه ثقة غيره، وقد عنوا بمعرفة الكذابين وتواريخهم وتتبعوا ما كذبوا فيه بحيث لم يفلت منهم أحد.

٢ ـ أن يعترف واضعه بالوضع، كما اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم بوضعه أحاديث فضائل السور، وكما اعترف عبد الكريم بن أبي العوجاء بوضع أربعة آلاف حديث، يحرم فيها الحلال، ويحلل فيها الحرام.

٣ ـ أن يروي الراوي عن شيخ لم يثبت لقياه له أو ولد بعد وفاته، أو لم يدخل المكان الذي ادَّعى سماعه فيه، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، قال ابن حبان: فإن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وكما حدث عبد الله بن إسحاق

الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب، فقيل له: مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين، وكما حدث محمد بن حاتم الكشي عن عبد بن حميد فقال الحاكم أبو عبد الله: هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة، وفي مقدمة مسلم: أن المعلى بن عرفان قال: حدثنا أبو وائل، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين، وقال أبو نعيم يعني الفضل بن دُكَين حاكيه عن المعلَّى: أتراه بعث بعد الموت؟ وذلك لأن ابن مسعود توفي سنة اثنتين أو ثلاثة وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاثة سنين، ولا شك أن العمدة في مثل هذه الحالة على التاريخ، تاريخ مواليد الرواة وإقامتهم ورحلاتهم وشيوخهم ووفاتهم، ولذلك كان علم الطبقات علماً قائماً بذاته لا يستغني عنه نقاد الحديث، قال حفص بن غياث القاضي: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني سنه وسن من كتب عنه، وقال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التواريخ.

٤ ـ وقد يستفاد الوضع من حال الراوي وبواعثه النفسية، مثل ما أخرجه الحاكم عن سيف بن عمر التميمي أنه قال: كنا عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي فقال: ما لك؟ قال: ضربني المعلم، فقال سعد: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين» ومثل حديث: «الهريسة تشد الظهر» فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي، كان يبيع الهريسة.

علامات الوضع في المتن:

أما علامات الوضع في المتن فهي كثيرة أهمها:

١ ـ ركاكة اللفظ: بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربي أن مثل هذا اللفظ ركيك لا يصدر عن فصيح ولا بليغ فكيف بسيد الفصحاء ﷺ؟ قال الحافظ ابن حجر: «ومحل هذا إن وقع التصريح بأنه من لفظ النبي ﷺ» قال ابن دقيق العيد: كثيراً ما يحكمون بذلك، أي بالوضع، باعتبار أمور ترجع إلى المروي، وحاصله أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ

الحديث حصلت لهم هيئة نفسانية وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي وما لا يجوز. قال البلقيني: وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين وعرف ما يحب وما يكره فادّعى إنسان أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه.

٢ ـ فساد المعنى: بأن يكون الحديث مخالفاً لبدهيات العقول من غير أن يمكن تأويله مثل: «أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلّت عند المقام ركعتين» أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق مثل: «جور الترك ولا عدل العرب» أو داعياً إلى الشهوة والمفسدة مثل: «النظر إلى الوجه الحسن يجلي البصر» أو مخالفاً للحس والمشاهدة مثل: «لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة» أو مخالفاً لقواعد الطب المتفق عليها مثل: «الباذنجان شفاء من كل داء» أو مخالفاً لما يوجبه العقل لله من تنزيه وكمال، نحو: «إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها» أو يكون مخالفاً لقطعيات التاريخ أو سنة الله في الكون والإنسان، مثل حديث: عوج بن عنق وأن طوله ثلاثة آلاف ذراع. وأن نوحاً لما خوفه الغرق، قال: احملني في قصعتك هذه يعني (السفينة) وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه وأنه كان يدخل يده في البحر فيلتقط السمكة من قاعه ويشويها قرب الشمس. ومن ذلك حديث: رتن الهندي وأنه عاش ستمائة سنة وأدرك النبي صلى الله عليه وسلم.

أو أن يكون مشتملاً على سخافات وسماجات يصان عنها العقلاء مثل: «الديك الأبيض حبيبي وحبيب حبيبي جبريل» ومثل: «اتخذوا الحمام المقاصيص فإنها تلهي الجِنَّة عن صبيانكم» وهكذا كل ما يرده العقل بداهة فهو باطل مردود. قال ابن الجوزي: «ما أحسن قول القائل: كل حديث رأيته تخالفه العقول، وتناقضه الأصول، وتباينه النقول فاعلم أنه موضوع» وقال الرازي في «المحصول»: كل خبر أوهم باطلاً ولم يقبل التأويل فمكذوب أو نقص منه ما يزيل الوهم.

٣ ـ مخالفته لصريح القرآن؛ بحيث لا يقبل التأويل، مثل: «ولد الزنا

لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء» فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] بل هذا الحديث الموضوع مأخوذ من التوراة، فإنه من أحكامها. ومثل ذلك أن يكون مخالفاً لصريح السنة المتواترة مثل: (إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث) فإنه مخالف للحديث المتواتر: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» أو يكون مخالفاً للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة، مثل: «من ولد له ولد فسماه محمداً كان هو ومولوده في الجنة» ومثل: «آليت على نفسي ألا أدخل النار من اسمه محمد أو أحمد» فإن هذا مخالف للمعلوم المقطوع به من أحكام القرآن والسنة من أن النجاة بالأعمال الصالحة لا بالأسماء والألقاب. أو أن يكون مخالفاً للإجماع، مثل: «من قضى صلوات من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتته من عمره إلى سبعين سنة». فإن هذا مخالف لما أجمع عليه من أن الفائتة لا يقوم مقامها شيء من العبادات.

٤ ـ مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ: مثل حديث: أن النبي وضع الجزية على أهل خيبر ورفع عنهم الكُلفة[1] والسخرة بشهادة سعد بن معاذ وكتابة معاوية بن أبي سفيان، مع أن الثابت في التاريخ أن الجزية لم تكن معروفة ولا مشروعة في عام خيبر، وإنما نزلت آية الجزية بعد عام تبوك، وأن سعد بن معاذ توفي قبل ذلك في غزوة الخندق، وأن معاوية إنما أسلم زمن الفتح. فحقائق التاريخ ترد هذا الحديث وتحكم عليه بالوضع. ومن أمثلة ذلك حديث أنس: «دخلت الحمام فرأيت رسول الله جالساً وعليه مئزر، فهممت أن أكلمه فقال: يا أنس إنما حرمت دخول الحمام بغير مئزر من أجل هذا» مع أن الثابت تاريخياً أن الرسول لم يدخل حماماً قط، إذ لم تكن الحمامات موجودة في الحجاز في عصره.

---

(١) هي المشقة والشدة تقول: كلّفه أي: أمره بما يشق عليه.

٥ ـ موافقة الحديث لمذهب الراوي: وهو متعصب مغال في تعصبه، كأن يروي رافضي حديثاً في فضائل أهل البيت، أو مرجئٌ حديثاً في الإرجاء، مثل ما رواه حبة بن جوين قال: سمعت علياً رضي الله عنه قال: عبدت الله مع رسوله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين، قال ابن حبان: كان حبة غالياً في التشيع، واهياً في الحديث.

٦ ـ أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله: لأنه وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، وبهذا حكم أهل السنة على حديث «غدير خم» بالوضع والكذب، قال العلماء: إن من أمارات الوضع في هذا الحديث أن يصرح بوقوعه على مشهد من الصحابة جميعاً ثم يقع بعد ذلك أن يتفقوا جميعاً على كتمانه حين استخلاف أبي بكر رضي الله عنه، ومثل هذا بعيد ومستحيل في العادة والواقع، فانفراد الرافضة بنقل هذا الحديث دون جماهير المسلمين دليل على كذبهم فيه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن هذا الباب نقل النص على خلافة عليّ، فإنا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة، فإن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح فضلاً عن أن يكون متواتراً، ولا نقل أن أحداً ذكره على جهة الخفاء، مع تنازع الناس في الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة، وحين موت عمر وحين جعل الأمر شورى بينهم في ستة، ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على عليّ، فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نص على عليّ نصاً جلياً قاطعاً للعذر وعلمه المسلمون، لكان من المعلوم بالضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس نقل مثله وأنه لا بد أن يذكره كثير من الناس بل أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوافر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم»[1].

وقال ابن حزم: «ما وجدنا قط رواية عن أحد في هذا النص المدعى

---

(١) منهاج السنة ٤/١١٨.

إلا رواية واهية عن مجهول إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو في الخلق».

قال ابن أبي الحديد[1]: واعلم أن الآثار والأخبار في هذا الباب كثيرة جداً، ومن تأملها وأنصفها علم أنه لم يكن هناك نص صريح ومقطوع به لا تختلجه الشكوك ولا يتطرق إليه الاحتمالات كما تزعم الإمامية فإنهم يقولون: إن الرسول ﷺ نص على أمير المؤمنين علي عليه السلام نصاً صريحاً جلياً ليس بنص يوم الغدير ولا خبر المنزلة ولا ما شابههما من الأخبار الواردة من طرقه العامة وغيرها، بل نص عليه بالخلافة وبإمرة المؤمنين، وأمر المسلمين أن يسلموا عليه بذلك فسلموا عليه بها، وصرح لهم في كثير من المقامات بأنه خليفة عليهم من بعده وأمرهم بالسمع والطاعة له، ولا ريب بأن المنصف إذا سمع ما جرى لهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يعلم قطعاً أنه لم يكن هذا النص. اهـ.

٧ ـ اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم: على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير، وقد أكثر القصاص من مثل هذا النوع ترقيقاً لقلوب الناس وإثارة لتعجبهم، مثل: «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً» ومثل: «من قال لا إله إلا الله خلق الله تعالى له طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له».

هذه أهم القواعد التي وضعها العلماء لنقد الحديث ومعرفة صحيحه من موضوعه، ومنه ترى أنهم لم يقتصروا في جهدهم على نقد السند فقط أو يوجهوا جل عنايتهم إليه دون المتن كما سيأتي في زعم بعض المستشرقين ومشايعيهم، بل كان نقدهم منصباً على السند والمتن على السواء، ولقد رأيت كيف جعلوا لأمارات الوضع أربعاً منها السند، وسبعاً

---

(١) شرح نهج البلاغة ١/ ١٣٥.

منها في المتن، ولم يكتفوا بهذا، بل جعلوا للذوق الفني مجالاً في نقد الأحاديث وردها أو قبولها، فكثيراً ما ردوا أحاديث لمجرد سماعهم لها، لأن ملكتهم الفنية لم تستسغها ولم تقبلها، ومن هذا كثيراً ما يقولون: «وهذا الحديث عليه ظلمة، أو متنه مظلم، أو ينكره القلب، أو لا تطمئن له النفس» وليس ذلك بعجيب فقد قال الربيع بن خُثَيْم: «إن من الحديث حديثاً له ضوء النهار تعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها»[1] ويقول ابن الجوزي: «الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب» وسيأتي معنا مزيد بيان لهذا البحث عند التعرض لشبه المستشرقين وأشياعهم.

(١) الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٢٦.

obeikandl.com

الفصل الرابع

في ثمار هذه الجهود

بتلك الجهود الموفقة التي سردناها عليك بإيجاز استقام أمر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التي هي ثاني مصادرها التشريعية، واطمأن المسلمون إلى حديث نبيهم فأقصي عنه كل دخيل، ومُيِّزَ بين الصحيح والحسن والضعيف، وصان الله شرعه من عبث المفسدين ودس الدساسين وتآمر الزنادقة والشعوبيين، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبارة المباركة التي كان من أبرزها ما يلي:

أولاً: تدوين السنة:

قدمنا أن السنة لم تدوّن رسمياً في عهد رسول الله ﷺ، كما دوّن القرآن، إنما كانت محفوظة في الصدور نقلها صحابة الرسول إلى من بعدهم من التابعين مشافهة وتلقيناً، وإن كان عصر النبي لم يخل من كتابة بعض الحديث، كما قدمناه لك في بحث كتابة السنة، ولقد انقضى عصر الصحابة ولم تدوّن فيه السنة إلا قليلاً، إنما كانت تتناقلها الألسن. نعم لقد فكّر عمر رضي الله عنه بتدوين السنة ولكنه عدل عن ذلك، فقد أخرج البيهقي في «المدخل» عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ، فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال: «إني كنت أردت أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني ـ والله ـ لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً»[1].

(١) جامع بيان العلم ١/ ٧٦.

وعذره الذي أوضحه يتفق مع الظرف الذي كان فيه المسلمون، إذ كان القرآن غضاً طرياً، والأمم تدخل في دين الله أفواجاً، فلا بد من توفرهم على كتاب الله حفظاً ودراسة وتلاوة حتى يكون الأساس لعقيدتهم والحامي لها من كل لبس وتغيير، واستمر الأمر كذلك إلى أن وقعت الفتنة، وانتشر الكذب في الحديث ونهض أجلاء التابعين فمن بعدهم لمقاومة حركة الوضع، وقاموا بتلك الجهود الجليلة التي تحدثنا عنها، وقد كان من أول ثمار هذه الجهود أن دوّنوا السنة خوفاً عليها من الضياع، وصيانة لها من التزيُّد والنقصان.

وتكاد تجمع الروايات أن أول من فكر بالجمع والتدوين من التابعين عمر بن عبد العزيز، إذ أرسل إلى أبي بكر بن حزم عامله وقاضيه على المدينة «انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء» وطلب منه أن يكتب له ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية (٩٨هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر (١٠٦هـ) والذي يظهر أنه لم يخص ابن حزم بهذا العمل الجليل، بل أرسل إلى ولاة الأمصار كلها وكبار علمائها يطلب منهم مثل هذا، فقد أخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل الآفاق: انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه[1] وبذلك نفذ عمر رغبة جده عمر بن الخطاب التي جاشت في نفسه مدة ثم عدل عنها خوفاً من أن تلتبس بالقرآن أو يصرف الناس إليها، والذي يظهر أن أبا بكر بن حزم كتب لعمر شيئاً من السنة فقد أنفذ إليه ما عند عمرة والقاسم، ولكنه لم يدوّن كل ما في المدينة من سنة وأثر، وإنما فعل هذا الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (١٢٤هـ) الذي كان عَلَماً خفاقاً من أعلام السنة في عصره والذي كان عمر بن عبد العزيز يأمر جلساءه أن يذهبوا إليه لأنه لم يبق على وجه الأرض أحد أعلم بالسنة منه، والذي دفع مسلم أن له تسعين حديثاً لا

(١) وفي رواية للخطيب في «تقييد العلم» أنه كتب بذلك إلى أهل المدينة.

يرويها غيره، وذكر كثير من أئمة العلم في عصره أنه لولا الزهري لضاعت كثير من السنن هذا مع وجود الحسن البصري وأضرابه في عصر الزهري والذي يظهر أيضاً أن تدوين الزهري للسنة لم يكن كالتدوين الذي تم على يد البخاري ومسلم أو أحمد وغيره من رجال المسانيد، وإنما كان عبارة عن تدوين كل ما سمعه من أحاديث الصحابة غير مبوَّب على أبواب العلم، وربما كان مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وهذا ما تقتضيه طبيعة البداءة في كل أمر جديد، وقد نستأنس لهذا بما روي عنه من أنه كان يخرج لطلابه أجزاء مكتوبة يدفعها إليهم ليرووها عنه، وبذلك كان الزهري رضي الله عنه أول من وضع حجر الأساس في تدوين السنة في كتب خاصة، بعد أن كان عدد من علماء التابعين يكرهون كتابة العلم خشية من ضعف الذاكرة، بل كان الزهري نفسه في بدء شهرته العلمية يكره كتابة العلم ويمتنع عنه، حتى رغب إليه بذلك عمر بن عبد العزيز، وسيأتي معنا مزيد بيان لهذا البحث عند الكلام عن الزهري.

ثم شاع التدوين في الجيل الذي يلي جيل الزهري. وكان أول من جمعه بمكة ابن جريج (ـ ١٥٠هـ) وابن إسحاق (ـ ١٥١هـ) وبالمدينة سعيد بن أبي عروبة (ـ ١٥٦هـ) والربيع بن صبيح (ـ ١٦٠هـ) والإمام مالك (ـ ١٧٩هـ) وبالبصرة حماد بن سلمة (ـ ١٦٧هـ) وبالكوفة سفيان الثوري (ـ ١٦١هـ) وبالشام أبو عمرو الأوزاعي (ـ ١٥٧هـ) وبواسط هشيم (ـ ١٧٣هـ) وبخراسان عبد الله بن المبارك (ـ ١٨١هـ) وباليمن مَعْمَر (ـ ١٥٤هـ) وبالري جرير بن عبد الحميد (ـ ١٨٨هـ) وكذلك فعل سفيان بن عيينة (ـ ١٩٨هـ) والليث بن سعد (ـ ١٧٥هـ) وشعبة بن الحجاج (ـ ١٦٠هـ). وهؤلاء جميعاً كانوا في عصر واحد ولا يدرى أيهم سبق إلى ذلك، وكان صنيعهم في التدوين أن يجمعوا حديث رسول الله مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد، قال الحافظ ابن حجر: «إن ما ذكر إنما هو بالنسبة للجمع في الأبواب، وأما جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي فإنه روي عنه أنه قال: هذا

باب من الطلاق جسيم»[1].

ثم جاء القرن الثالث فكان أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم العظيمة الخالدة. فقد ابتدأ التأليف في هذا القرن على طريقة المسانيد: وهي جمع ما يروى عن الصحابي في باب واحد رغم تعدد الموضوع، وأول من فعل ذلك عبد الله بن موسى العبسي الكوفي، ومسدد البصري، وأسد بن موسى ونعيم بن حماد الخزاعي، ثم اقتفى أثرهم الحفاظ فصنف الإمام أحمد مسنده المشهور وكذلك فعل إسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وغيره، وكانت طريقة هؤلاء في التأليف أن يفردوا حديث النبي ﷺ بالتأليف دون أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ولكنهم كانوا يمزجون فيها الصحيح بغيره، وفي ذلك من العناء ما فيه على طالب الحديث، فإنه لا يستطيع أن يتعرف على الصحيح منها إلا أن يكون من أئمة الشأن، فإن لم يكن له وقوف على ذلك اضطر إلى أن يسأل أئمة الحديث فإن لم يتيسر له بقي الحديث مجهول الحال عنده.

وهذا هو ما حدا بإمام المحدثين ودرة السنة في عصره محمد بن إسماعيل البخاري (ـ ٢٥٦هـ) أن ينحو في التأليف منحىً جديداً بأن يقتصر على الحديث الصحيح فقط دون ما عداه، فألف كتابه «الجامع الصحيح» المشهور، وتبعه في طريقته معاصره وتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ـ ٢٦١هـ) فألف «صحيحه» المشهور، وكان لهما فضل تمهيد الطريق أمام طالب الحديث ليصل إلى الصحيح من غير بحث وسؤال، وتبعهما بعد ذلك كثيرون، فألفت بعدهما كتب كثيرة من أهمها: «سنن أبي داود» (ـ ٢٧٥هـ) والنسائي (ـ ٣٠٣هـ) و«جامع الترمذي» (ـ ٢٧٩هـ) و«سنن ابن ماجه» (ـ ٢٧٣هـ) وقد جمع هؤلاء الأئمة في مصنفاتهم كل مصنفات الأئمة السابقين، إذ كانوا يروونها عنهم كما هي عادة المحدثين، ثم جاء القرن الرابع فلم يزد رجاله على رجال القرن الثالث شيئاً جديداً إلا قليلاً

---

(١) توجيه النظر ص٨.

مما استدركوه عليهم، وكل صنيعهم جمع ما جمعه من سبقهم. والاعتماد على نقدهم، والإكثار من طرق الحديث، ومن أشهر الأئمة في هذا العصر الإمام سليمان بن أحمد الطبراني (ـ ٣٦٠هـ) ألّف معاجمه الثلاثة: ١ ـ «الكبير» وذكر فيه الأحاديث بجمع ما رواه كل صحابي على حدة، ورتب فيه الصحابة على الحروف وهو مشتمل على خمسمائة وخمسة وعشرين ألف حديث. ٢ «والأوسط». ٣ ـ «والأصغر»، ذكر فيهما الأحاديث بجمع ما رواه كل شيخ من شيوخه على حدة، ورتب فيهما شيوخه على الحروف أيضاً. ومنهم الدارقطني (ـ ٣٨٥هـ) ألف «سننه» المشهورة، وابن حبان البستي (ـ ٣٥٤هـ) وابن خزيمة (ـ ٣١١هـ) والطحاوي (ـ ٣٢١هـ).

بهذا تم تدوين السنة وجمعها وتمييز صحيحها من غيره، ولم يكن لعلماء القرون التالية إلا بعض استدراكات على كتب الصحاح، كـ«مستدرك» أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ـ ٤٠٥هـ) الذي استدرك فيه على البخاري ومسلم أحاديث يرى أنها من الصحاح متفقة مع شرطيهما مع أنهما لم يخرجاها في صحيحيهما، وقد سلم له العلماء ـ ومن أشهرهم الذهبي ـ قسماً منها وخالفوه في قسم آخر.

ثانياً: علم مصطلح الحديث:

ومن ثمار هذه الحركة المباركة أن دوّنت القواعد التي وضعها العلماء أثناء حركتهم لمقاومة الوضع، والتي قسموا فيها الحديث إلى ما ذكرناه من أقسام ثلاثة وما يتعلق بها، وبذلك كان عندنا علم مصطلح الحديث الذي يضع القواعد العلمية لتصحيح الأخبار، وهي أصح ما عرف في التاريخ من قواعد علمية للرواية والأخبار بل كان علماؤنا رحمهم الله هم أول من وضعوا هذه القواعد على أساس علمي لا مجال بعده للحيطة والتثبت. وقد نهج على نهج علماء الحديث، علماء السلف في الميادين العلمية الأخرى، كالتاريخ والفقه والتفسير واللغة والأدب وغيرها، فكانت المؤلفات العلمية في العصور الأولى مسندة بالسند المتصل إلى قائلها في كل مسألة وفي كل بحث، حتى إن كتب العلماء ذاتها تناقلها تلامذتهم منهم بالسند المتصل

جيلاً بعد جيل، فنحن لا نشك في أن «صحيح البخاري» مثلاً المتداول الآن بين المسلمين، ألفه الإمام البخاري لأنه روى عنه بالسند المتصل جيلاً بعد جيل، وهذه ميزة لا توجد في مؤلفات العلماء من الأمم الأخرى، حتى ولا في كتبهم المقدسة.

وقد ألف أحد علماء التاريخ في العصر الحاضر كتاباً في أصول الرواية التاريخية[1] اعتمد فيه على قواعد مصطلح الحديث، واعترف بأنها أصح طريقة علمية حديثة لتصحيح الأخبار والروايات.

وقد قال في الباب السادس (العدالة والضبط) بعد أن ذكر وجوب التحقق من عدالة الراوي، والأمانة في خبره: «ومما يذكر مع فريد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب. وإليك بعض ما جاء في مصنفاتهم نورده بحروفه وحذافيره تنويهاً بتدقيقهم العلمي، واعترافاً بفضلهم على التاريخ..» ثم أخذ في نقل نصوص عن الإمام مالك، والإمام مسلم صاحب الصحيح والغزالي، والقاضي عياض وأبي عمرو بن الصلاح.

وعلم مصطلح الحديث يبحث عن تقسيم الخبر إلى صحيح وحسن وضعيف، وتقسيم كل من هذه الثلاثة إلى أنواع، وبيان الشروط المطلوبة في الراوي والمروي وما يدخل الأخبار من علل واضطراب وشذوذ، وما ترد به الأخبار وما يتوقف فيها إلى أن تعضد بمقويات أخرى، وبيان كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه، وآداب المحدث وطالب الحديث، وغير ذلك مما كان في الأصل بحوثاً متفرقة وقواعد قائمة في نفوس العلماء في القرون الثلاثة الأولى إلى أن أفرد بالتأليف والجمع والترتيب، شأن العلوم الإسلامية الأخرى في تطورها وتدرجها.

---

(١) هو كتاب مصطلح التاريخ، تأليف أسد رستم، أستاذ التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت سابقاً، وهو مسيحي تفرغ أخيراً لأخبار الكنيسة الأرثوذكسية، ولينظر كتابه ص٦٧ ـ ٨٣ الطبعة الثانية، نشر المكتبة العصرية في صيدا.

وقد كان أول من ألف في بعض بحوثه علي بن المديني شيخ البخاري، كما تكلم البخاري ومسلم، والترمذي في بعض أبحاثه في رسائل مجردة لم يضم بعضها إلى بعض، ولكن أول من صنف في هذا الفن تصنيفاً علمياً بحيث جمع كل أبوابه وبحوثه في مصنف واحد هو القاضي أبو محمد الرامهرمزي (ـ ٣٦٠هـ) في كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والسامع» ولكنه لم يستوعب فيه كل بحوث هذا العلم، ثم جاء الحاكم أبو عبد الله النيسابوري المتوفى (ـ ٤٠٥هـ) فألف فيه كتابه «معرفة علوم الحديث» لكنه لم يهذب ولم يرتب، ثم تلاه أبو نعيم الأصفهاني (ـ ٤٣٠هـ) فعمل على كتاب الحاكم مستخرجاً، وأبقى أشياء لمن تتبع هذا البحث، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي (ـ ٤٦٣هـ) فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه «الكفاية» وفي آدابها كتاباً سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع» وقد أفرد لكل من فنون الحديث مصنفاً خاصاً، ثم جاء ممن بعده القاضي عياض (ـ ٥٤٤هـ) فألف كتابه «الإلماع» مستمداً بحوثه من كتب الخطيب..

ثم جاء الشيخ الحافظ تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري الدمشقي (ـ ٦٤٣هـ) فألف كتابه المشهور بـ«مقدمة ابن الصلاح» أملاه على تلاميذه بالمدرسة الأشرفية في دمشق من غير ترتيب محكم، إلا أنه كتاب شامل لكل ما تفرق في غيره من كتب المتقدمين، ولهذا عكف الناس عليه، وأكبّوا على شرحه بين ناظم وناثر كألفية العراقي وشرحها للسخاوي، و«التقريب» للنووي، وشرحه «التدريب» للسيوطي، وغير ذلك من الكتب المعروفة، كما اختصر أيضاً الإمام الحافظ بن كثير الدمشقي (ـ ٧٧٤هـ) في كتابه «اختصار علوم الحديث»[1] ثم تتابعت التآليف في هذا الشأن. ومن أشهرها «ألفية الحافظ العراقي» (ـ ٨٠٦هـ) و«نخبة الفكر في مصطلح الأثر» للحافظ ابن حجر ومن آخرها «توجيه النظر» للعلامة الشيخ طاهر الجزائري و«قواعد التحديث» للقاسمي الدمشقي.

---

(١) طبع هذا الكتاب طبعاً متقناً مع تعليق للأستاذ أحمد محمد شاكر سماه «الباعث الحثيث».

ثالثاً: علم الجرح والتعديل:

ومن ثمار هذه الجهود المباركة علم الجرح والتعديل أو علم ميزان الرجال، وهو علم يبحث فيه عن أحوال الرواة وأمانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان، وهو علم جليل من أجل العلوم التي نشأت عن تلك الحركة المباركة لا نعرف له مثيلاً أيضاً في تاريخ الأمم الأخرى، وقد أدَّى إلى نشأة هذا العلم حرص العلماء على الوقوف على أحوال الرواة، حتى يميزوا بين الصحيح من غيره، فكانوا يختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة ويسألون عن السابقين ممن لم يعاصروهم، ويعلنون رأيهم فيهم دون تحرج ولا تأثم إذ كان ذلك ذباً عن دين الله وسنة رسوله ﷺ، وقد قيل للبخاري: إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ يقولون: فيه اغتياب الناس فقال: «إنما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا. وقد قال النبي ﷺ: «بئس أخو العشيرة».

وقد ابتدأ الكلام عن الرواة توثيقاً وتوهيناً منذ عصر صغار الصحابة كابن عباس (ـ ٦٨هـ) وعبادة بن الصامت (ـ ٣٤هـ) وأنس بن مالك (ـ ٩٣هـ) ثم من التابعين: سعيد بن المسيب (ـ ٩٣هـ) والشعبي (ـ ١٠٤هـ) وابن سيرين (ـ١١٠هـ) والأعمش (ـ ١٤٨هـ) ثم تتالى الأمر، فنظر في الرجال شعبة (ـ١٦٠هـ) وكان متثبتاً لا يروي إلا عن ثقة، والإمام مالك (ـ ١٧٩هـ). ومن أشهر علماء الجرح والتعديل في هذا القرن الثاني معمر (ـ ١٥٤هـ) وهشام الدستوائي (ـ ١٥٤هـ) والأوزاعي (ـ ١٥٧هـ) والثوري (ـ ١٦١هـ) وحماد بن سلمة (ـ ١٦٧هـ) والليث بن سعد (ـ ١٧٥هـ) ونشأ بعد هؤلاء طبقة أخرى كعبد الله بن المبارك (ـ ١٨١هـ) والفزاري (ـ ١٨٥هـ) وابن عيينة (ـ ١٩٨هـ) ووكيع بن الجراح (ـ ١٩٧هـ) ومن أشهر علماء هذه الطبقة يحيى بن سعيد القطان (ـ ١٩٨هـ) وعبد الرحمن بن مهدي (ـ ١٩٨هـ) وكانا حجتين موثوقين لدى الجمهور فمن وثَّقاه قُبِلَتْ روايته، ومن جرحاه ردت، ومن اختلف فيه رجع الناس إلى ما ترجح عندهم[1].

---

(١) توجيه النظر ص١١٤.

ثم تلاهم طبقة أخرى من أئمة هذا الشأن منهم: يزيد بن هارون (ـ٢٠٦هـ) وأبو داود الطيالسي (ـ ٢٠٤هـ) وعبد الرزاق بن همام (ـ ٢١١هـ) وأبو عاصم النبيل الضحَّاك بن مَخْلَد (ـ ٢١٢هـ).

ثم ابتدأ تصنيف الكتب في الجرح والتعديل، ومن أوائل الذين ألفوا وتكلموا في هذه الطبقة يحيى بن معين (ـ ٢٣٣هـ) وأحمد بن حنبل (ـ٢٤١هـ) ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وصاحب «الطبقات» (ـ ٢٣٠هـ) وعلي بن المديني (ـ ٢٣٤هـ) ثم تلاهم بعد ذلك البخاري، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وأبو داود السجستاني، وتتابع العلماء بعد ذلك حتى أواخر القرن التاسع الهجري، طبقة بعد طبقة، تؤلف وتبحث في الرجال، وتتحرى أمر الرواة حتى لا يعسر عليك أن تجد في مؤلفاتهم تاريخ أي رجل يمر بك اسمه في كتب الحديث.

وكتب الجرح والتعديل، منها ما أفرد لذكر الثقات فقط، ككتاب «الثقات» لابن حبان البستي، و«الثقات» لابن قطلوبغا (ـ ٨٨١هـ) في أربع مجلدات، و«الثقات» لخليل بن شاهين (ـ ٨٧٣هـ).

ومنها ما أفرد للضعفاء فقط، وممن ألف فيهم البخاري والنسائي وابن حبان والدارقطني والعقيلي وابن الجوزي وابن عديّ، وكتابه «الكامل في الضعفاء» أوفى الكتب في ذلك وقد ذكر فيه كل من تكلم فيه وإن كان من رجال الصحيحين، كما ذكر فيه بعض الأئمة المتبوعين، لأن بعض خصومهم في حياتهم تكلموا عنهم. وقد ألف الذهبي كتابه «ميزان الاعتدال» من كتاب ابن عدي هذا.

ومنها ما جمع فيها بين الثقات والضعفاء وهي كثيرة جداً من أشهرها تواريخ البخاري الثلاثة: «الكبير»، وهو مرتب على حروف المعجم، و«الأوسط»، و«الصغير» وهما مرتبان على السنين، وكتاب «الجرح والتعديل» لابن حبان، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد، ومن أجود الكتب في ذلك، «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» للحافظ ابن كثير، جمع فيه بين

«تهذيب» المِزِّي، و«ميزان» الذهبي مع زيادات وتحرير في العبارات وهو أنفع شيء للمحدث والفقيه التالي لأثره[1].

ولم يكن الأئمة الذين عنوا بهذا الفن على استواء واحد في مقاييس النقد الذي يوجهونه للرواة، بل كان منهم المتشدد ومنهم المتساهل ومنهم المتوسط المعتدل، فمن المتشددين، ابن معين ويحيى بن سعيد القطان وابن حبان[2] وأبو حاتم الرازي، ومن المتساهلين، الترمذي والحاكم وابن مهدي، ومن المعتدلين، أحمد والبخاري ومسلم وبذلك تباينت الآراء في بعض الرواة، فمنهم من يوثقه ومنهم من يضعفه، وما ذلك إلا لاختلاف الأنظار والمقاييس التي وضعها كل إمام في نقده، بل قد ينقل عن العالم الواحد رأيان مختلفان في راوٍ واحد، فقد يراه اليوم ثقة، ثم يرى منه بعد ذلك ما يضطره للعدول عن حكمه، وقد يكون الأمر عكس ذلك.

ومن أسباب الاختلاف في التجريح والتعديل اختلاف منازع الفقهاء في الاجتهاد، فالنزاع بين أهل الحديث وأهل الرأي مشهور معروف أدَّى إلى أن يطعن بعض أهل الحديث في بعض أئمة أهل الرأي وأن يعدوهم من الضعفاء لا لشيء إلا لنزعتهم الاجتهادية التي لا تتفق مع نزعة أهل الحديث، وحسبك دليلاً على هذا أن إماماً جليلاً من كبار أئمة التشريع في تاريخ الإسلام وهو أبو حنيفة رحمه الله تحامل عليه كثير من المحدثين وجرَّحه بعض علماء الجرح والتعديل مع زهده وورعه وتقواه وجلالة قدره، ونجد ذلك واضحاً مما نقله أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة أبي حنيفة (١٣/ ٣٢٣ ـ ٤٢٣) وما ذلك إلا لدقة مسلكه الفقهي الذي خفي على كثير من المحدثين بل على كثير من أئمتهم. وقد أدى تعصب العامة من أهل الحديث إلى أن يتهموا أبا حنيفة بما يقطع التاريخ بكذبه.

ولعل هذا الاختلاف في ميول الناقدين وأنظارهم وتفاوتهم بين الشدة

---

(١) توجيه النظر ص١١٨.

(٢) بعضهم يذكره في المتساهلين وهو الأظهر.

والتساهل في النقد، هو الذي دعا أكثر العلماء أخيراً إلى أن لا يقبلوا جرحاً إلا مفسراً خشية أن يكون منشأ الجرح خطأ في تقدير الناقد أو عصبية لا حقيقة وواقعاً، قال الحافظ ابن كثير: «بخلاف الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً لاختلاف الناس في الأسباب المفسقة فقد يعتمد الجارح شيئاً مفسقاً فيضعفه، ولا يكون كذلك في نفس الأمر أو عند غيره، فلهذا اشترط بيان السبب في الجرح»[1].

ومن طريف ما يذكر في هذا الموضوع ما نقل عن بعضهم أنه قيل له: «لِمَ تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه!.. وسئل بعضهم عن حديث لصالح المري فقال: ما يصنع بصالح؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد»[2]! فانظر كيف كان بعض الناس يجرحون الرجال لأسباب واهية لا علاقة لها بالعدالة والثقة والضبط، ولكن الحق أن هذا صنيع الجاهلين أو المتطفلين على هذا العلم، أما الأئمة المنتصبون لهذا الشأن العريقون في مداخله ومخارجه، فلا يقعون في مثل ذلك الحكم الجائر والنقد المضحك.

رابعاً: علوم الحديث:

وثمة علوم أخرى استلزمتها دراسة السنة وروايتها والدفاع عنها وتحقيق أصولها ومصادرها، وقد أوصلها أبو عبد الله الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» إلى اثنين وخمسين علماً، وأوصلها النوويّ في «التقريب» إلى خمس وستين عِلماً، نذكر أهمها فيما يلي، ليتبين مقدار دقة علماء السنة في نقدها وتحقيقهم في ضبطها ودأبهم على صيانتها.

(الأول): معرفة صدق المحدث وإتقانه وتثبته وصحة أصوله وما يحتمله سنه ورحلته من الأسانيد، وغير ذلك من غفلته وتهاونه بنفسه وعلمه وأصوله.

---

(١) اختصار علوم الحديث ص١٠١.

(٢) اختصار علوم الحديث ص١٠١.

ومن ذلك ما قاله الحاكم: «ومما يحتاج إليه طالب الحديث في زماننا أن يبحث عن أحوال المحدث أولاً: هل يعتقد الشريعة في التوحيد؟ وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل فيما أوحي إليهم ووضعوا من الشرع؟ ثم يتأمل حاله هل هو صاحب هوىً يدعو الناس إلى هواه؟ فإن الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة، لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه، ثم يتعرف سنه: هل يحتمل سماعه من شيوخه الذين يحدث عنهم؟ فقد رأينا من المشايخ جماعة أخبرونا بسنٍّ يقصر عن لقاء شيوخ حدثونا عنهم، ثم يتأمل أصوله: أعتيقة هي أم جديدة؟ فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت، فيحدثون بها، فمن يسمع منهم من غير أهل الصنعة فمعذور بجهله، فأما أهل الصنعة إذا سمعوا من أمثال هؤلاء بعد الخبرة ففيه جرحهم وإسقاطهم إلى أن تظهر توبتهم، على أن الجاهل بالصنعة لا يعذر، فإنّه يلزمه السؤال عما لا يعرفه، وعلى ذلك كان السلف رضي الله عنهم أجمعين.

(الثاني): معرفة المسانيد من الأحاديث:

قال الحاكم: وهذا علم كبير من هذه الأنواع، لاختلاف أئمة المسلمين في الاحتجاج بغير المسند، والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لمن يحتمله وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(الثالث): معرفة الموقوفات من الآثار:

وذلك مثل ما أخرجه الحاكم عن المغيرة بن شعبة قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير. قال الحاكم: هذا حديث يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً، لذكر رسول الله ﷺ فيه، وليس بمسند، فإنه موقوف على صحابي حكى عن أقرانه من الصحابة فعلاً، وليس يسنده واحد منهم.

(الرابع): معرفة الصحابة على مراتبهم:

فإنهم ـ على ما ذكر الحاكم ـ اثنتا عشرة طبقة، أولها من أسلم بمكة، وآخرها صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وعدادهم في الصحابة.

(الخامس): معرفة المراسيل المختلف في الاحتجاج بها:

وهذا نوع من علم الحديث صعب، قلَّما يهتدي إليه إلا المتبحر في هذا العلم.

(السادس): معرفة المنقطع من الحديث:

وهو غير المرسل، وقلَّما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما، ثم ذكر أنه ثلاثة أنواع وضرب لكل نوع مثلاً.

الأول: أن يكون في السند رجلان مجهولان لم يسميا ولم يعرفا.

الثاني: أن يكون في إسناده رجل غير مسمى ولكنه عرف من طريق آخر.

الثالث: أن يكون في الإسناد راوية لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال. ولا يقال لهذا النوع: مرسل إنما يقال له: منقطع.

(السابع): معرفة المسلسل من الأسانيد:

فإنه نوع من السماع الظاهر الذي لا غبار عليه، وهو أنواع: فقد يكون التسلسل بلفظ معين عند التحديث في جميع رجال السند، كأن يقولوا جميعاً «حدثنا» أو «سمعته يقول» أو «شهدت على فلان أنه قال» وقد يكون التسلسل بفعل معين يفعله كل شيخ مع تلميذه، كالحديث المسلسل بالمصافحة وهكذا.

(الثامن): معرفة الأحاديث المعنعنة:

وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أئمة النقل على تورع رواتها

عن أنواع التدليس، ثم ذكر الحاكم ـ مثلاً له ـ حديثاً عن جابر بن عبد الله، ثم قال: هذا حديث رواه مصريون ثم مدنيون ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء ـ عندنا ـ ذكروا سماعهم أو لم يذكروه.

(التاسع): معرفة المعضل من الروايات:

وهو أن يكون بين المرسل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل وأنه غير المرسل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم.

(العاشر): معرفة المدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام الصحابة وتخليص كلام غيره من كلامه صلى الله عليه وسلم.

ومثَّل لذلك بما أخرجه عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة وقال: «قل التحيات لله والصلوات» فذكر التشهد، قال: فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد. قال الحاكم: وقوله: «إذا قلت هذا، إلخ...» مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود واستشهد لذلك بما أخرجه من طريق آخر قال فيه راويه عن عبد الله بن مسعود بعد أن ذكر تعليم النبي ﷺ لابن مسعود «التشهد» قال عبد الله بن مسعود: إذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك... إلخ».

(الحادي عشر): معرفة التابعين:

وهذا نوع يشتمل على علوم كثيرة فإنهم على طبقات في الترتيب، ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين، ثم ذكر الحاكم طبقاتهم (وهم خمس عشر طبقة) أولهم، من لحق العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة، كسعيد بن المسيب وقيس بن أبي حازم، وآخرهم من لَقِيَ أنس بن مالك من أهل البصرة، وعبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، والسائب بن يزيد من أهل المدينة، وعبد الله بن الحارث بن جَزْء من أهل مصر، وأبا أمامة الباهلي من أهل الشام.

(الثاني عشر): معرفة أولاد الصحابة:

فإن من جهل هذا النوع اشتبه عليه كثير من الروايات، وأول ما يلزم الحديثيّ معرفته من ذلك أولاد سيد البشر ﷺ، ومن صحت الرواية عنه منهم، ثم بعد هذا معرفة أولاد كبار الصحابة وغيرهم، ثم معرفة أولاد التابعين وأتباع التابعين وغيرهم من أئمة المسلمين، فإن هذا علم كبير ونوع بذاته من أنواع علم الحديث.

(الثالث عشر): معرفة علم الجرح والتعديل:

وهما في الأصل نوعان، كل نوع منهما علم برأسه، وهو ثمرة هذا العلم، والمرقاة الكبيرة منه، وقد تكلم عنه الحاكم كما تكلم عن أصح الأسانيد وأوهاها.

(الرابع عشر): معرفة الصحيح والسقيم:

وهو غير الجرح والتعديل فرب إسناد يسلم من المجروحين غير مخرج في الصحيح، وضرب لذلك مثلاً بما أخرجه بسنده المتصل إلى ابن عمر عن النبي ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل» قال الحاكم: هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر النهار فيه وهم، وضرب لذلك مثلاً آخر حديثاً أخرجه بسنده إلى مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: «ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط إن اشتهاه أكله وإلا تركه» قال الحاكم: «هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات وهو باطل من حديث مالك، وإنما أريد بهذا الإسناد «ما ضرب رسول الله ﷺ بيده امرأة قط، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله فينتقم لله بها». ولقد جهدت جهدي أن أقف على الواهم فيه من هو فلم أقف عليه اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن حيان البصري، على أنه صدوق مقبول» ثم قال الحاكم: إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث. فإذا

وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابَي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة لتظهر علته.

(الخامس عشر): معرفة فقه الحديث:

إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة، ثم ذكر أسماء عدة من أئمة الحديث أضافوا إلى رواية الحديث الفقه بها، كابن شهاب الزهري، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل وكثيرين.

(السادس عشر): معرفة ناسخ الحديث من منسوخه:

وقد ذكر أمثلة كثيرة لأحاديث منسوخة وأخرى ناسخة.

(السابع عشر): معرفة المشهور من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

قال الحاكم: و(المشهور) من الحديث غير (الصحيح)، فرب حديث مشهور لم يخرج في الصحيح، وضرب لذلك أمثلة.

(الثامن عشر): معرفة الغريب من الحديث:

وهو أنواع: فنوع منه غرائب الصحيح وهو ما يتفرد به راو ثقة، ومنه غرائب الشيوخ وذكر لذلك مثلاً حديث: «لا يبيع حاضر لبادٍ» فقال: هذا حديث غريب لمالك بن أنس عن نافع، وهو إمام يجمع حديثه، تفرد به الشافعي وهو إمام مقدم لا نعلم أحداً حدث به عنه غير الربيع بن سليمان وهو ثقة مأمون.

(التاسع عشر): معرفة الأفراد من الأحاديث:

وهو على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: معرفة سنن رسول الله التي يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي كأن يرويه كوفيون من أول السند إلى آخره، أو مدنيون وهكذا.

النوع الثاني: أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة.

النوع الثالث: أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم راوٍ من أهل مكة مثلاً.

(العشرون): معرفة المدلسين الذين لا يميز من كتب عنهم بين ما سمعوه وما لم يسمعوه. قال الحاكم: وفي التابعين وأتباع التابعين إلى عصرنا هذا جماعة، ثم ذكر أنواع التدليس وهي ستة، وذكر لكل نوع أمثلة.

(الحادي والعشرون): معرفة علل الحديث:

وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم وغير الجرح والتعديل. قال الحاكم: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يُحدّثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير، ثم ذكر له عشرة أنواع ومثل لكل نوع، ولم يذكر لها قواعد وإنما كان يذكر لكل نوع مثالاً، ثم يذكر علته، وجميع العلل تدور حول دخول حديث في حديث، أو وهم لحق الراوي، أو وصل حديث وهو في الواقع مرسل وهكذا[1].

(الثاني والعشرون): معرفة السنن المتعارضة:

فيحتج بعض المذاهب بإحداها ويحتج غيرهم بالأخرى، وقد ذكر لذلك أمثلة من أحاديث صحت عن رسول الله ﷺ أنه كان في حجة مُفْرِداً وأحاديث أخرى صحيحة أنه كان مُتَمَتِّعاً، وأحاديث أخرى أنه كان قارناً، فاختار أحمد وابن خزيمة التمتع، واختار الشافعي الإفراد، واختار أبو حنيفة القِرانَ.

---

(١) لابن أبي حاتم الرازي (ـ ٣٢٧هـ) كتاب في علل الحديث، طبع في مصر في جزئين، هو من أروع الأمثلة على يقظة أئمة الحديث وعظيم جهودهم في تنقية السنة مما يشوبها أو يتطرق من زيف إلى أحاديثها.

(الثالث والعشرون): معرفة الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه:

وذكر لذلك أمثلة كثيرة.

(الرابع والعشرون): معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة فيها راوٍ واحد:

وهذا مما يعز وجوده ويقل في أهل الصنعة من يحفظه، وذكر لذلك أمثلة، منها حديث ابن مسعود سألت رسول الله ﷺ: «أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة في أول وقتها، قلت: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله، قلت: ثم أي؟ قال: بر الوالدين». قال الحاكم: هذا حديث صحيح محفوظ رواه جماعة من أئمة المسلمين عن مالك بن مِغْول، وكذلك عن عثمان بن عمر، فلم يذكر أول الوقت فيه غير بندار بن بشار والحسن بن مكرم، وهما ثقتان فقيهان.

(الخامس والعشرون): معرفة مذاهب المحدثين:

وقد ذكر الحاكم نصوصاً كثيرة عن أئمة الحديث يذكرون فيها الطرق التي ينتمي إليها بعض الرواة لتحذير الناس منهم.

(السادس والعشرون): معرفة التصحيفات في المتون:

فقد زلق فيه جماعة من أئمة الحديث وذكر لذلك أمثلة.

(السابع والعشرون): معرفة التصحيفات في الأسانيد:

وقد ذكر لذلك أمثلة كثيرة.

ثم ذكر أنواعاً كثيرة أخرى من علوم الحديث، يرجع أكثرها إلى ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وأعمارهم وقبائلهم وأقرانهم وكناهم وصناعاتهم وغير ذلك مما يدل على بالغ العناية ووافر الضبط والإتقان.

خامساً: كتب في الموضوعات والوضاعين:

كان من عادة السلف حين وقع الكذب في الحديث وتتبعوا الكذابين

وعرفوهم، أن يجهروا بأسمائهم في المجالس فيقولوا: فلان كذاب لا تأخذوا عنه، فلان زنديق، فلان قدري. وهكذا.

وقد عرف بالكذب واشتهر بين المحدثين أناس، منهم:

أبان بن جعفر النميري: وضع على أبي حنيفة ثلاثمائة حديث لم يحدث أبو حنيفة بواحد منها.

إبراهيم بن زيد الأسلمي: روى عن مالك أحاديث لا أصل لها.

أحمد بن عبد الله الجويباري: وضع أُلوفاً من الأحاديث للكرَّامية.

جابر بن يزيد الجعفي: قال فيه سفيان: سمعت جابراً يحدث بنحو ثلاثين ألف حديث ما أستحل أن أذكر منها شيئاً وأن لي كذا وكذا.

محمد بن شجاع الثلجي: وضع أحاديث التشبيه ونسبها إلى أهل الحديث.

نوح بن أبي مريم: وضع أحاديث فضائل القرآن، سورة فسورة[1].

الحارث بن عبد الله الأعور، مقاتل بن سليمان، محمد بن سعيد المصلوب، محمد بن عمر الواقدي، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وهب بن وهب القاضي، محمد بن السائب الكلبي، أبو داود النخعي، إسحاق بن نجيح الملطيّ، عباس بن إبراهيم النخعي، مأمون بن أبي أحمد الهروي، محمد بن عكاشة الكرماني، محمد بن القاسم الطايكاني، محمد بن زياد اليشكري، محمد بن تميم الفريابي.

ثم تتبع العلماء الأحاديث الموضوعة فأفردوها بالجمع والتأليف تنبيهاً

---

(١) هكذا ذكر ابن عدي في الكامل، وقد انفرد بذكر محمد بن شجاع في الكذابين كما انفرد بذكر هذه الرواية عنه كما يقول الكوثري في «الإمتاع في سيرة الحسن بن زياد ومحمد بن شجاع» ص٦٠ ـ ٧٠.

للعامة حتى لا يغتروا بها. ومن أشهر هذه الكتب:

١ ـ «الموضوعات» للحافظ أبي الفرج الجوزي المتوفى (٥٩٧هـ) وقد ذكر فيه كل ما اعتقد بوضعه من الأحاديث ولو في كتب الصحاح، فذكر حديثين في «صحيح مسلم»، وحديثاً في «البخاري»، وثمانية وثلاثين في «مسند أحمد»، وتسعة في «سنن أبي داود»، وثلاثين في «جامع الترمذي»، وعشرة في «سنن النسائي»، وثلاثين في «سنن ابن ماجه»، وستين في «مستدرك الحاكم»، وأحاديث أخرى في كتب السنة الأخرى. وقد تعقبه العلماء ـ كالعراقي وابن حجر بخصوص أحاديث مسند أحمد، والسيوطي بصورة عامة في كتابه «التعقبات على الموضوعات» وفي اختصاره لكتاب ابن الجوزي في «اللآلئ المصنوعة» ـ، فأقروا أكثر ما ذكر في كتابه، وخالفوه في قليل منها، وخاصة ما يتعلق بأحاديث البخاري ومسلم، وأحاديث الإمام أحمد.

٢ ـ «المغني عن الحفظ والكتاب»، لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي المتوفى (ـ ٦٢٢هـ) اكتفى فيه بذكر الأبواب التي لم يصح فيها شيء من الحديث، مثل قوله: «باب في زيادة الإيمان ونقصانه وأنه قول وعمل». ثم يقول: لا يصح في الباب شيء، وقد تعقبه العلماء أيضاً.

٣ ـ «الدر الملتقط في تبيين الغلط»، للعلامة الصغاني رضي الدين أبي الفضل حسن بن محمد بن حسين المتوفى (ـ ٦٥٠هـ) وقد تعقبه العلماء أيضاً.

٤ ـ «تذكرة الموضوعات»، لابن طاهر المقدسي (ـ ٥٠٧هـ) وقد ذكر فيه الأحاديث التي رواها الكذبة والمجروحون والضعفاء والمتروكون.

٥، ٦ ـ «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، و«الذيل» أيضاً، تأليف الحافظ السيوطي، اختصر في الأول كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، وتعقبه فيه على بعض الأحاديث التي حكم ابن الجوزي بوضعها، وزاد في الكتاب الثاني ما فات ابن الجوزي في «الموضوعات»، ثم ألف «التعقبات على الموضوعات».

٧ ـ «تذكرة الموضوعات»، لمحمد بن طاهر بن علي الفتني (٩٨٦هـ) وقد ألحق به «رسالة في الوضاعين والضعفاء» مرتبة على حروف المعجم.

٨ ـ «الموضوعات»، للشيخ علي القاري الحنفي (١٠١٤هـ).

٩ ـ «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»، للإمام الشوكاني المتوفى (ـ ١٢٥٠هـ).

١٠ ـ رسالة للإمام الصنعاني. ذكر فيها أكثر الأحاديث التي تدور على ألسنة القصاص والوعاظ في عصره، وذكر في آخرها أشهر أسماء الضعفاء والمتروكين.

١١ ـ «اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع»، للشيخ محمد بن أبي المحاسن القاوقجي الحسني المشيشي الأزهري. ولد بطرابلس، وتوفي في مصر أواخر عام ١٣٠٥هـ، وقد طبعت والرسالة السابقة في كتاب واحد.

سادساً: كتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

وبيان ما فيها من صحيح أو ضعيف أو موضوع، ومن هذه الكتب:

١ ـ «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة»، للزركشي (ـ ٧٩٤هـ) وقد اختصره السيوطي في «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة».

٢ ـ «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، للسخاوي (ـ٩٠٢هـ).

٣ ـ «كشف الخفاء والإلباس فيما يدور من الأحاديث على ألسنة الناس»، للعجلوني (ـ ١١٦٢هـ) وقد أخذ كتاب السخاوي، وزاد عليه.

٤ ـ «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»، لابن الديبع الشيباني الأثري المتوفى (ـ ٩٤٤هـ).

٥ ـ «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»، للشيخ محمد الحوت

البيروتي أخذ كتاب (تمييز الطيب وزاد عليه)[1].

بهذا ينتهي ما أردته من عرض موجز للأدوار التي مرت بها السنة، وما تعرضت له من دس وتحريف، وما قام به العلماء من جهود جبارة لتنقية السنة مما أصابها من فساد، وإنها لجهود لا يسع المنصف إلا أن ينحني إجلالاً ويعترف بأنها تكاد تكون فوق مستوى البشر، فجزاهم الله خيراً.

(١) للشيخ محمد الحوت كتاب آخر طبع باسم (حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر). وهذا في الواقع مختصر كتاب تخريج أحاديث كتاب الرافعي في الفقه الشافعي، وأصله للعلامة ابن الملقن. وليس للأحاديث المشتهرة ولا هو مقتصر على الضعاف بل فيه أحاديث صحيحة وحسنة. وهذه التسمية الخاطئة ليست من الشيخ الحوت بل ممن أشرف على نشره!

obeikandl.com